المنتدى

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

٢٠٦

العدد ٢٠٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (١١)

من موادّ هذا العدد

الإنتماء والإنماء

التصميم والإخراج
السيدة أماني السوقي

مطابع الفنار التجارية

عبّر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.
جراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.

منتدى الفكر العربيّ

الإنتماء والإنماء

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

المنتدى

العدد ٢٠٦

١٧ (١١) ٢٠٠٢

المحتويات

تأمُّلات في ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١:

نحـو عالَـمٍ أكثـرَ تحضُّـراً*

الحسن بن طلال

في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قُضِيَ على الكثير من الأرواح؛ كما أُهلكتْ أرواح كثيرة أخرى منذ ذلك التاريخ في مناطقَ شتّى من عالَمنا. والحقّ أنّ «الهلال المتأزّم» بأسْرِه يستعر غضباً: إنه إقليم يمتدّ غرباً من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، مروراً بالشرق الأوسط وإسرائيل، وانتهاء بآسيا الوسطى والهند؛ وهو موطن ٧٠ من كمّيّات النفط الموجودة في كوْكبنا، و٤٠ من احتياطات الغاز الطبيعيّ.

وما القضيّة الفلسطينيّة إلاّ عنصرٌ متفجّرٌ واحد في هذا الإقليمِ الشّاسع، حيث السّلامُ لا يزال أمراً بعيدَ المنال. إنّ ما تحفّ به الأخطار حاليًّا لا يقتصر على قضّيتي العراق وفلسطين؛ وإنّما هو طبيعةُ النّظام العالَميّ ذاتها، ودوْرُ القوّة المطلقة في هذا النّظام، والبُعْدُ الأخلاقيّ المتأصّل فيه.

في مؤلّفه «وقار الاختلاف» *The Dignity of Difference*، يكتبُ رئيسُ الحاخامين في بريطانيا جوناثان ساكس: «تتعلّقُ السّياسةُ بتوازُنِ القوى. لكن ماذا عن الذين لا قوّةَ لهم؟ ... لا مفرَّ من القضايا الأخلاقيّةِ الأوْسع نطاقاً. وفي حال عمدْنا إلى إغفالها، فإنّ التاريخَ يُوحي لنا بأنّها ستعودُ إلينا بصورةِ حالةٍ من الغضب والاستياء وفيْضٍ جارفٍ من الشّعورِ بالظُّلمِ والحَيْف.»

إنّ طبيعةَ القّوةِ العالميّةِ ذاتَها تقف الآن عند لحظةِ تعريف في تاريخ العالَم. فإذا لمْ يتمّ تحقيقُ توازُنٍ بين كفّتَيْ ميزان العدالة على نحو منصف، وإذا لم يُرْسَمْ مسارُ العالَم وَفْقَ دستور سلوكٍ إنسانيّ قائمٍ على شموليّةِ القِيَم الإنسانيّة لا على المصالح المادّيّة فقط، فإنّنا سنواصلُ التّخبُّطَ في عالَم محفوفٍ بالمخاطر. وفي هذه الحالة يجبُ أنْ تكونَ القوّةُ بالتأكيد آخرَ سهمٍ في

* عن جريدة **الحياة** اللندنية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣؛ وأعيد نشرُها في **الدستور** الأردنية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٤.

الكِنانة. فعلى حدِّ تعبيرِ الكاتبِ والمفكّر الهولنديّ إيرازموس: «الحرب عذبةُ المَذاق لِمَنْ لم يجرِّبْها.»

يكتب فرانسيس فوكوياما الآن عن غربٍ «لربما أخذَ يتصدّع». فالقوى العالَميّة وسياستُها الخارجيّة قد تغدو محطَّ اهتمام دوليّ. «وثمة هوّةٌ هائلة انفغرتْ في إطار قدرةِ العالَمَيْن الأمريكيّ والأوروبيّ على فَهْم العالم، وغدا الشّعورُ بالقِيَم المشترَكة بالياً.» وإنّ أيّةَ خطوةٍ غيْر مدروسة للانتقال من الرّدع إلى المبادرة الفاعلة التي تعتمدُ المواقفَ الاستباقيّة قد لا تكون إجراءً حكيماً. وعليه يكونُ من المفضّل للشّرعيّة الديمقراطيّة «أنْ تنسابَ من إرادة مجتمع دَوْليّ أكبر بكثير من أيّةِ دَوْلةٍ قُطريّة منفردة». لقد تحدّث وزير خارجيّة الولايات المتّحدة الأسبق جيمس بيكر مؤخّراً عن المصالح الأمريكيّة في إطار مثل هذا السياق، مؤيّداً إمكانيّة أنْ تُفْلحَ الولايات المتّحدة في «احتلال التجَدُّد الأخلاقيّ» في حال توجّهت إلى مجلس الأمن الدّوليّ للحصول على تفويض يتعلّقُ بقضيّة العراق، مبدئيًّا عَبْرَ الدّعوةِ إلى قرار يتعلّقُ بالتّفتيش عن السلاح، كجُزْء من تحرُّكها ضدّ انتشار أسلحةِ الدّمارِ الشّامل. وفي غياب الاحترام للنّظام الإجْماعيّ الممثّل بالأُمم المتّحدة، فإنّ من شأن الهيمنةِ العسكريّة من جانب أيّة دوْلة أنْ تُلهبَ نارَ اختلالِ النّظام العالَميّ وسياسةَ الفوضى، التي تعملُ إضافةً إلى ذلك على حَفْز تنامي الإرهاب في إطار ثقافة الكُرْه والخَوْف، بدلاً من تحقيقِ التّقارُب وعَلاقاتِ الوُدِّ عالميًّا.

وبذلك، حين يسعى القادةُ إلى الحصول على الشرعيّةِ الدّوليّةِ لأعمالهم، يتعيّنُ عليهم أنْ يتذكّروا في الوقت نفسه أنّ أعمالَ الدّولِ القُطريّةِ ذات السّيادة لا بُدّ لها أنْ تكونَ عُرْضةً للمسؤوليّةِ الأخلاقيّة، إضافةً إلى المسؤوليّة القانونيّة، على الرُّغْم من وجود الحُجّةِ لضَرورة استخدام القوّة في إطارِ سياقٍ مُعَيّن. إنّ الحديثَ عن الشّرعيّةِ الدّوليّة خطأٌ كبير إذا تمّ بمَعْزِلٍ عن المسؤوليّة في عالَم الأفكارِ المشترَكة والمشكلاتِ المشترَكة والحلولِ المشترَكة.

لقد عكسَ خطابُ الرئيس جورج بوش أمام الجمعيّةِ العموميّة للأمم المتّحدة في الشّهْر المنصرم نوْعاً من العَزْمِ المُقيَّد الذي يجبُ التّسليمُ بصحّتِهِ باعتباره خطوةً بعيدةً عن التّهديدِ المعهود حتّى الآن للتّوجُّه الأُحاديّ الجانب القائم على الرّوحِ العَسْكريّة، الذي ينصرف الكثيرُ من الأطراف «في الجانب الآخر من الحَدّ الفاصل» في أغلب الأحيان إلى تفسيره – لأسبابٍ وجيهة – بأنّه هيمنةٌ واضحة لا لبسَ فيها. إنّني أُهنّئُ الرئيسَ بوش على اعترافه بأمر أقومُ شخصيًّا بتكراره وكأنّه تعويذة أو ترنيمة في كلّ مناسَبةٍ عامّةٍ تقريباً، على مدى عَقْدٍ من الزّمن أو ما يَقربُ منه، وهو أنّ «التزامَنا بكرامةِ الإنسان يتحدّاهُ فقرٌ متواصل وأمراضٌ متفشّية». وإذْ تعترفُ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بذلك علانيةً، وأمامَ ممثّلي أُمم يحولُ الفَقْرُ والمرضُ دون تمكّنهم من التركيز على مجالات أخرى من مجالاتِ الاهتماماتِ البشريّة، وأعني الأمن الدّوليّ تحديداً، فإنّ عليها أنْ تقومَ بأكثر من مجرّد مَنْح جزرةِ العودةِ إلى منظّمةِ اليونسكو. عليها أنْ تفيَ بالتزامها هذا بكرامةِ الإنسان عن طريق احترام الإنسانيّة بالتشاورِ المتبادَل والمبادرةِ إلى القيام بالمساعي والمهمّات المتبادَلة. كما يجب أنْ ترى نفسَها جُزْءاً من عالَمٍ أوسع، بدلاً من أنْ ترى العالَمَ جُزْءاً منها.

إنّ غيابَ المحاسبة التي تُميّزُ «المجموعات وأنظمة الحكم الخارجة على القانون، التي لا تعترف بأيّ قانون أخلاقيّ ولا تضع حدوداً لطموحاتها العنيفة»، يجب أن لا يجدَ انعكاساً له في إجراءات دولٍ مسؤولة ترفعُ المواريث العظيمةَ لحضاراتِ الماضي والحاضر. فما يُميِّزُ الإنسانَ عن الحيوان هو مَلَكةُ الفكر والعقلانيّة والاستدلال المَنطقيّ. ويجب أنْ لا نسمحَ لأنفسنا بالانحدار إلى دَرَك الأشخاص الآليّين الذين يُلوّحون بهذا العَلَم أو ذاك لمجرّد التلويح به ؛ أو إلى دَرَكِ هؤلاء [الضّالّين المضلّلين] الذين جلبوا الهلاكَ والدّمار في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والذين حثّوا على إثارة الكراهية والشكوك ضدّ ذلك الدّين نفسه الذي ادّعوا التمسُّكَ به زوراً وبُهتاناً. لا بُدَّ من الاستجابة ضدّ الشرّ؛ بَيْدَ أنّ هذه الاستجابةَ لا بُدَّ لها أنْ تأتيَ في إطار مصفوفةٍ تأخذ بالحسبان ضرورةَ اعتمادِ التّشاور: إنّها استجابة إنسانيّة مدروسة لا تسمحُ بسقوطِ ضحايا بشريّةٍ محتملَةٍ باعتبارها أضراراً عارضةً ليس إلاّ.

وإذْ يقومُ جلالةُ الملك عبد الله الثاني باتّباع تقليدٍ قياديّ حكيم في الأُردنّ بصفته قوّةً تتميّزُ بالاتّزان والاعتدال داخلَ المنطقة، فإنّه ينطلقُ من كَوْنِهِ دائماً من بين الذين يَسْعَوْنَ إلى رؤية دوْر أمريكيّ أكبر في مضمار إنعاش عمليّةِ سلام الشرق الأوْسط بأكملِها، قائلاً:

«نحن بحاجة إلى دفع القضية العربيّة الإسرائيليّة إلى الأمام إذا أردنا اقتناصَ فرصةِ القضاء على التّطرُّف والإرهاب في كلّ أرجاءِ العالَم». إنّ تسويةَ القضيّة العراقيّة من خلال الحوار بدلاً من التّهديد بالقوة، وإنهاء معاناةِ شعبِ العراق، واحترام سيادة العراق وسلامةِ أراضيه، تمثّل جوانبَ في غايةِ الأهمّيّة. فلا بُدَّ من تركيزِ الجهود على محاولة إعادة العراق إلى حَظيرة المجتمعِ الدّوليّ.

وضمن إطارِ المنظور العربيّ، فإنّ مأزقَ العالَمِ العربيّ لا يتكوّن كلُّه ممّا بَاتَ يُشارُ إليه بعبارة مشكلات محلّيّة المنشأ. إنّ أبناء هذه المنطقة لا يرونَ أن «استغاثاتِهم ومناشداتِهم يتمّ تصديرُها إلى بقيّة أنحاء العالَم»؛ بل يرون أنّ مصالحَ الآخرين وأطماعَهم ما فتئتْ تعملُ بحُرّيَّةٍ في المنطقة على مدى فترة طويلة جداً وبكُلفةٍ باهظة جدًّا. «فثقافة العنف» ليست نِتاجاً عربيًّا.

إنّ العالَم في هذه اللّحظة يقفُ، على ما يبدو، حائراً إزاء كيفيّة التّعامُل مع المُسبِّبات الأشدّ مرارةً لصراعِنا. بكلمات الكاتب والمفكّر البريطانيّ ألدوس هكسلي: «إنّ الدّرسَ الأهمّ الذي يجب للتّاريخ أنْ يُعلِّمَه هو أنّ الإنسان لا يتّعظُ بالتّاريخ». وإنّ لحلّ النّزاعات سلميًّا الآن أهمّيّةً لمْ يسبقْ لها مثيلٌ من قبل. وفي عالَم ما بعد الحرب الباردة الأحاديّ القُطْب، فإنّ النّهجَ الأُحاديّ الجانِب القائمَ على القوّة، وما يُصاحبُهُ من سباق التّسلُّح، هو رقصة الموت ليس إلاّ. فهو يَستنزفُ المواردَ المُتاحة لأغراض التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي بإمكانها توجيهُ البشريّة نحو المرفأ الآمن «للأمن النّاعم»؛ أي كرامة بني الإنسان والإيفاء بالاحتياجات البشرية. إنّ التّنميةَ المستدامة، باعتبارها عاملاً ضروريًّا في تقدُّم البشريّة، هي المفتاحُ لمستقبلنا المشترَك. تُرى هل من المتعذّر أنْ نتصوّرَ هذا الجُزْءِ التّاريخيّ من العالَم وقد أصبحَ مرّةً أُخرى قُطبَ الرّحى لحوارٍ متجدّدٍ ومُنشّط بين الثّقافات؟

و ممّا يُثلجُ الصّدرَ في هذا السّياق أنْ نقرأ خطابَ كولن باول الموجّهَ إلى القمّة العالميّة في جوهانسبرغ الذي يطرحُ رؤيةً حول التزام أمريكا بعالَم أفضل. يقول باول: «إنّ الروحُ الأمريكيّة أضمرتْ دوْماً رغْباتٍ عميقةً في مساعدة الشعوب على بناء حياةٍ أفضلَ لها ولأطفالها. وقد أكّدْنا المبدأ بأنّ الإدارةَ الاقتصادية الصحيحة، وعمليّةَ الاستثمار في الشّعوب، والرّعاية المسؤولةَ لبيئتنا، هي جوانبُ حاسمةٌ بالنّسبةِ للتّنمية.»

إن أمثلةً كهذه على ممارسة القيادة من طرَف الأقوياء تشكّل مواقفَ فاصلة باتّجاه مستقبل أفضل. وهي مواقفُ تنطلق إلى الأمام من حاضرٍ يُهَمّل فيه جُزْءٌ كبير من أبناءِ العالَم. وبصفتي رئيساً لنادي روما، فإنّني مقتنعٌ بأهمّيّة أنْ نبقى عناصرَ خلاّقة ومبدعةً ومثابرة في إطار سعينا الدؤوب إلى إيجادِ الحلول للمشكلات التي تلوح مهدّدةً أمام البشريّة. لقد كانت هذه رسالتي الثّابتةَ طيلةَ العقود التي كنت احتلُّ فيها موقعَ المسؤوليّة العامّة. إنّ أحدَ التّحدّياتِ الكبيرةِ التي نواجِهها، على سبيل المثال، هو التّخفيفُ من وطأةِ الفاقة، التي لمْ تعد الآن مجرّدَ قضيّةٍ تتعلّقُ بالجوع وتدنّي الدّخول؛ وإنّما تتعلّق أيضاً بالافتقار للمعلومات والتدريب والخبرات، وفوق ذلك كلّه بالافتقار للفرص وتقرير مستقبل الفردِ الواحدِ منّا. وقد كانت هنالك أمثلةٌ على مشروعاتٍ للتنمية المستدامة وللتّخفيف من حدّة الفقر في كلّ أرجاء المعمورة. فإذا تمّ توظيفُ الطّاقات التي تُحْشَدُ اليوم خلف الحلول العسكريّة واستغلالُها في إيجاد الحلول الكفيلة بتخفيفِ حدّةِ الفاقة لغدِنا، فإنّنا سنغدو في حالٍ أفضلَ بكثير.

لقد كان من بين النتائج المأساويّة «للحلول» القتاليّة لحالات التوتّر الإنسانيّة ازديادُ حدّة مشكلة اللاجئين على النطاق العالميّ؛ إذْ يهاجرُ النّاسُ من منطقة تمزّقها الصّراعات إلى أخرى بَحْثاً عن الأمن وعن بيئةٍ إنسانيّةٍ لائقة يتمّ لهم فيها على الأقلّ البقاء، إذا تعذّر العيش الكريم.

إنّ الصّراعَ العربيّ الإسرائيليّ عاملٌ مساهِمٌ رئيسيّ في عدم الاستقرار العالَميّ. والنّهجُ الذي يتمّ من خلاله تمكينُ منطقة الشرق الأوسط بأكملها من تحقيق السّلام سيكونُ حاسماً بالنسبة لرفاهيةِ بني البشر. إنّ مساعي السلام نبيلة؛ لكنّ الوسائلَ المعتمدَة لتحقيقها لا بد أنْ تقومَ على المبادئ - بالمفارقة مع المذاهب أو العقائد - التي تدعمُ ولا تقوّض القواعدَ والممارساتِ الدّوليّةَ الخاصّةَ بفضّ النزاعات وبأساليب الإدارة الحَكيمة للصّالح العام.■

مقالات (١)

المشروع النهضويّ: مدخل حضاريّ*

د. ابراهيم بدران**

المحتويات

مدخل

لعل موضوع التقدم عموماً، ومشروع النهضة العربية بشكل خاص، يعدّ واحداً من أكثر الموضوعات إشغالاً للعلماء والمفكرين والسياسيين والمثقفين والمؤرخين الاجتماعيين العرب على حد سواء. وهو الأكثر إحباطاً للمواطن العادي الذي يشعر بضياع الجهود، وتراجع الأوضاع الاقتصادية، وتحكم السلطة بجزئيات حياته. وكلما أمعن الواقع العربي المعاصر في التراجع، وكلما ازدادت الفجوة الحضارية بين الدول الصناعية المتقدمة (أوروبا، أمريكا، اليابان) والدول الناهضة (كوريا، الصين، ماليزيا، سنغافورة، ... إلخ) من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، جدد المفكرون والعلماء والمثقفون العودة الى موضوع النهضة: إما بحثاً عن الخلاص أو بحثاً عن الذات، وإما استعادة لعجلة التاريخ أو استباقاً للزمن.

ومع هذا، فإن موضوع النهوض والانتقال من مرحلة حضارية أدنى إلى أخرى أعلى يبقى واحداً من أهم المحركات في صنع تاريخ الشعوب وتاريخ البشرية بشكل عام. وفي غياب هذا المحرك وتشغيله بنجاعة وفاعلية فإن الشعوب تفقد دورها التاريخي المنتج، وتأخذ في التراجع لتقف على رصيف التاريخ متراجعة متآكلة. وإذا كان الوقوف على رصيف التاريخ في الماضي ليس بالأمر الشديد الخطورة، بسبب بطء قطار الزمن وإمكانية التعايش مع الانعزال لفترة ما، فإن العصر الحديث والحقبة الحالية منه قد جعلا الأمر شديد الخطورة. فالفجوة الحضارية المتزايدة لا تعني مجرد فوارق ومسافات في الفضاء الزمني، بقدر ما تعني فوارق تؤدي دائماً الى سيطرة ونفوذ وتحكم وتوسع من جانب صاحب الموقع الأرقى، وخضوع واستلاب وإحباط من قبل صاحب الموقع الأدنى. وبتعمق الموجة الكاسحة للعولمة والاختراقات الهائلة في التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، تصبح مسألة التحكم والسيطرة أكثر تعقيداً وأبعد وصولاً، حيث تصل إلى الأقطار فالمؤسسات فالجماعات فالأفراد. من هنا لا يصبح المشروع النهضوي أي الانعتاق من مرحلة حضارية دنيا إلى أخرى أعلى تقترب من المستويات العالمية المتقدمة، مجرد مشروع ارتقاء ورفاهية يمكن قبول الجانب المترف منه أو رفضه حسب ما تحب الشعوب أو لا تحب، وإنما يصبح مشروعاً دفاعياً بكل معنى الكلمة قبل أن يصبح مشروع هجوم واقتحام للمستقبل. ويمر العالم العربي في مرحلة من التراجع والتقهقر النسبي بحيث يكاد لا يقوى على الدفاع عن نفسه كما هو؛ بل إن الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيق بأقطار الوطن العربي، منفردة

* قدمت هذه الورقة إلى الملتقى الثقافي الحادي عشر/وزارة الثقافة الأردنية، ضمن الاحتفالات بعمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢، وننشرها هنا بإذن خاص من المؤلف.

** مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية والاستشارات العلمية/عميد كلية الهندسة.

ومجتمعة، تكاد تعصف بوحدة القطر السياسية وبنيته الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى بأمنه واستقلاله. وهكذا تصبح النهضة بمجملها مسألة بقاء وليس مجرد خيار. فالعالم العربي يوشك أن يعيد إلى نفسه حقبة الاستعمار بأساليب جديدة؛ ذلك لأنه يمشي فوق رمال متحركة في خلخلة سكانية وحضارية مريعة يكاد يجتذب معها قوى التدخل والسيطرة من جديد.

ما هو الإشكال في المشروع النهضوي العربي ؟

الإشكالية الموضوعية

تتمثل الإشكالية الموضوعية للمشروع النهضوي العربي في أن مجموعة الأقطار العربية باعتبارها أقطاراً مفردة وغير متشابكة، على الرغم من وجودها في إطار إقليم حضاري واحد هو الإقليم العربي - قد مرت بحقبة طويلة من التخلف انتقلت من خلالها إلى حالة تقدم نتيجةً للاقتراب من أوروبا منذ مئة وخمسين سنة. الآن وبعد مرور تسعين سنة على زوال الحكم العثماني، وخمسين سنة على زوال الاستعمار الأوروبي في بعض الأقطار، وأربعين سنة في أقطار أخرى، لا تزال هذه المجموعة من الأقطار تقف عاجزة عن اللحاق بالدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان ودول أخرى ناهضة في آسيا وأمريكا اللاتينية كانت قبل خمسين عاماً في مرحلة حضارية مشابهة للحالة العربية، أو أقل منها بقليل. وفي الوقت الذي عجزت فيه جميع الأقطار العربية من تحقيق النهوض والانتقال إلى المرحلة الصناعية خلال مئة وخمسين، أو مئة أو خمسين سنة، فإن دولاً مثل سنغافورة وقبرص وكوريا الجنوبية وماليزيا لم تتجاوز فترة النهوض والاجتياز الاقتصادي فيها ثلاثين سنة.

إن التقدم الطبيعي الذي شهدته الأقطار العربية على مدى القرن الماضي شهدت معظم دول العالم مثيله، اللهم باستثناء دول أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى. من هنا لا يعدّ هذا التقدم مشروعاً حضارياً بالمعنى المقصود.

* إن الآمال والدعوات والأحلام التي نادى بها الإصلاحيون والمثقفون والمفكرون والتي كانت تنشد تحقيق تحول الاقليم العربي إلى إقليم موحد ومتماسك، قادر على الدفاع عن نفسه، ومعتمداً على ذاته، على الرغم من وجودها في إطار لم تتحقق.
* إن التقدم العلمي والتكنولوجي في كل قطر عربي على حدة، وفي الأقطار العربية إجمالاً، لم يتصاعد؛ ولم تصبح البلاد العربية مصدراً للعلم والتكنولوجيا والإبداع والاختراع ومصدراً للمعرفة والتنوير؛ كما إن الانفاق على البحث والتطوير لا يتعدى دولاراً للفرد في السنة، مقابل (٣٥٠) دولاراً في الاتحاد الأوروبي، و(٦٧٠) دولاراً في اليابان.
* إن قدرة الأقطار العربية على إعالة نفسها بالغذاء والسلاح والمُعدات والماكنات والأجهزة والأدوية وكل مستلزمات الحياة المعاصرة ما زالت ضعيفة؛ فالمديونية العربية في تصاعد والانكشاف الغذائي والعسكري والدوائي في تزايد.
* إن الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، لم تستطع أن تحل مشكلاتها الأساسية في نقص المياه، وجدب الأراضي (٩٠٪ من الأراضي العربية قاحلة)، واختلال المعادلة بين الموارد والسكان.
* إن الأقطار العربية مجتمعة ومنفردة مازالت متدنية في الإنتاج الصناعي الذي تقوم عليه الحضارة المعاصرة، بحيث لا يتعدى معدل نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي (٧٠٠) دولار سنوياً بما في ذلك النفط، مقابل (٧٣٠٠) في الولايات المتحدة الأمريكية و(١٤) ألف في اليابان و(١٠) آلاف في سنغافورة و(٧٣٠٠) في بلجيكا و(٦٨٢٠) في فرنسا. وبإخراج النفط ينخفض متوسط الانتاج الصناعي في الأقطار العربية إلى أقل من (٣٠٠) دولار سنوياً للفرد.
* إن الأقطار العربية، مجتمعة ومنفردة، لم تستطع أن تطور أنظمة إدارية ومالية تتسم بالشفافية والمساءلة والرقابة من السلطات التشريعية .
* إن الأقطار العربية لم تستطع أن تؤصل في أنظمتها التعليمية الأساسية والتعليمية العالية ومؤسساتها الاعلامية والثقافية لانطلاق اقتصادي علمي تكنولوجي مستقل يرفع من مستوى دخل الفرد ويقضي على الفقر ويخفف البطالة ويحرك طاقات الشعب بأفراده ومؤسساته لبناء دولة قوية حديثة.
* إن الأقطار العربية لم تستطع أن تنشىء منظومة تشابك وتعاون وتبادل سياسي واقتصادي ومالي وثقافي وعلمي وتكنولوجي متماسكة تجعل من المنطقة العربية إقليماً حضارياً متماسكاً قادراً على التفاعل مع الأحداث وقادراً على الصمود أمام موجات التغيير التي تفرضها تيارات العولمة والتكنولوجيا والاتصالات والمعلومات.
* إن الأقطار العربية، مجتمعة ومنفردة، لم تستطع أن تجد لنفسها حلولاً دائمة ومستقرة وراسخة لتداول السلطة والتعددية وحكم القانون وحقوق الانسان والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأقليات. ولا يزال دليل التنمية البشرية في حدود

(٠,٧) مباشرة بعد الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا، ودليل الصالحية (الأقل فساداً) أقل من (٤,٥) مقابل (٨,٨) في سنغافورة . أما دليل الأداء لحقوق الإنسان فهو أقل من (٣,٠) في البلاد العربية مقابل (٨,٦) في كندا و(٦,٦) في اليابان؛ إلى ما هنالك.

وهكذا فإن الركائز الأساسية لأية نهضة لم تتحقق على أرض الواقع في أي قطر عربي، ولم تطبع الحياة العربية القومية أو القطرية بطابعها. وإن لم تكن تلك الركائز الاقتصادية والإنسانية والسياسية والعلمية والاجتماعية وإدارة الصالح العام نهضة، فما هي النهضة إذاً ؟

إشكالية المفاهيم

إن «مشروع النهضة» شأنه في ذلك، شأن الكثير من المسائل المعقدة، قد عانى في جانبه النظري من إشكاليات كبيرة في المفاهيم لدى النخبة من العلماء والمفكرين والمثقفين؛ كما عانى في جانبه العملي من إشكاليات هائلة في الآليات والأساليب لدى السياسيين والسلطات الحاكمة. وبين اختلاط المفاهيم النظرية لدى المفكرين من جهة، وسوء استخدام السلطة والآليات والأساليب وغياب الإدارة الحسنة للصالح العام لدى السياسيين من جهة ثانية، وصعوبة إيجاد مكان حقيقي ومنتج للقوى الاجتماعية المنظمة من جهة ثالثة، وضغوط القوى الخارجية من جهة رابعة، تبعثر المشروع وراح يتقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف إلى درجة أصبح فيها العالم العربي يأتي مباشرة بعد أفريقيا جنوب الصحراء في بطء التقدم وتعثر التحولات الاقتصادية السياسية. ومعَ أن إسرائيل عملت على استنزاف القوى والجهود والمصادر في الدول المحيطة بها، حيث خصّص (١٨٪) من الإنفاق الحكومي للدول المحيطة بإسرائيل للنفقات العسكرية على مدى (٥٠) عاماً، وبالتالي لم تحقق تلك الدول أي تقدم نوعي خارق، فإن الدول البعيدة عن التأثير الإسرائيلي ذاته لم تتحرك نحو النهوض بأسرع من غيرها؛ مما يعني أن العامل الإسرائيلي ليس هو العامل الحاسم على فداحة الضرر الناشىء عنه، بل إن العوامل الداخلية في الأقطار العربية تنهض بدور أساسي في فشل المشروع النهضوي. يشمل ذلك المغرب العربي الكبير ووادي النيل والجزيرة العربية والمشرق العربي والعراق.

في اعتقادنا أن الاشكالية النظرية الكبرى في المفاهيم نشأت نتيجةً طبيعية لرؤية النخبة: لقد نظرت النخبة إلى المشروع النهضوي العربي على أنه مشروع ثقافي بالدرجة الأولى. ولأنه كذلك، كما ظنت النخبة، فإن العثور على المشروع في التراث الثقافي العربي وفي التاريخ العربي أمر ممكن. من هنا بدأ الانطلاق نحو النهضة متوجهاً بالدرجة الأولى إلى الذات الماضية في ثقافتها وتراثها وتاريخها.

وباستثناء أفراد قلائل من المفكرين والعلماء، أمثال أحمد زكي وسلامة موسى وسواهم، فإن الغالبية من النخبة كانت ترى في النهضة عودة إلى ما كان عليه العرب في الماضي من «مجد» و «عزة» و «سؤدد»: أيام الخلافة الراشدية أو الفتوحات الأموية أو الإمبراطورية العباسية. وكانت ترى النهضة في إعادة عصر المأمون وصلاح الدين وجميع أبطال الأمة العظام. ومع أن مثل هذه الرؤية لها جاذبيتها ومزاياها الواضحة باعتبارها منبراً سهلاً للاستنهاض والحماس وإذكاء الثقة بالنفس، إلا أنها بسبب بعد المسافة التاريخية فقدت تماماً قدرتها على إذكاء الحركة. من جهة أخرى، بسبب القاعدة الثقافية التي انطلقت منها، فقد أصبحت تلك الرؤية مدخلاً لقراءة مفردات النهضة المطلوبة للمستقبل قراءة محلية بالبعد العمودي والأفقي؛ أي في الاطار التاريخي والبيئي العربي. فلم تعد النهضة بما يجب أن تحمل من جديد ومن «مختلف» ومن «مبتكر» تمثل الهدف والغاية؛ وإنما أصبحت النهضة تمثل ما نظن أن له نظيراً لدينا في التراث أو الماضي أو التاريخ باعتباره الهدف؛ وكأن الفكرة المسيطرة هي أن المشروع النهضوي المطلوب هو مشروع قديم موجود لدينا في بطون القرون والعصور والأحقاب، وما علينا إلا أن نستنهض الأمة لتنفض الغبار عن ذلك المشروع، فتلملم أجزاءه وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه في العصور الذهبية.

وهذا دعا الكثير من المفكرين والكتاب (وراق للسياسيين كثيراً) أن يبالغوا لا في تعظيم انجازات الماضي بمقاييس الماضي، وهي فعلاً كذلك، وإنما أيضاً بمقاييس الحاضر والمستقبل. وهكذا أصبح الدخول في جديد المشروع النهضوي دخولاً عابراً أو تجسيراً للماضي. وتحت ستار الخصوصية، أخذ الكثير من المسائل والمفردات الأساسية الحداثية في المشروع النهضوي يتوارى عن الأنظار لتحل محله مفردات مهجنة أو مفردات قديمة حداثية الإسقاط تحمل أسماء جديدة. فالديمقراطية أصبحت تقرأ لدى الكثير من المثقفين على أنها ظاهرة غريبة، وليست نموذجاً للحكم ومقياساً للممارسة الحسنة لإدارة الصالح العام اهتدى إليه الإنسان، فأصبح جزءاً من التراث الإنساني. والحرية وحقوق الإنسان وتداول السلطة ومنظمات المجتمع المدني هي الأخرى تغريبات يراد إشغال المجتمع العربي فيها بديلاً عن مفاهيم

التضامن والتكامل والالتزام بمصلحة الجماعة، وغير ذلك الشيء الكثير. واستنفد الكثيرون من الكتاب والمفكرين جهودهم في عقد المقارنات وإنشاء الفوارق والخصوصيات وإعطاء الأعذار والمبررات، وكذلك في تأصيل النهضة الأوروبية وإرجاع الفضل فيها لأصحابها من إغريق ورومان وعرب مسلمين. قد يكون ذلك مقبولاً في البحث التاريخي المتخصص والتحقيق الأكاديمي المتعمق، إلا أن فائدته في المشروع النهضوي المنشود ستبقى موضوع تساؤل وتشكيك. فلا يمكن أن يكون الرد على اختراع الغرب للأقمار الصناعية أن العرب هم أول من اخترع الأسطرلاب والساعة الإلكترونية، تقابلها المزولة والحاسوب، يقابله جبر الخوارزمي، وهكذا!

الإشكاليّة التاريخيّة

ساعدت حالة الاستقطاب الدولي التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية على تفاقم الإشكالية التاريخية للنهضة. فقد رافق ذلك نشوء أنظمة حكم عربية لم تكن لديها معايير ممارسة الحكم ولا الخبرة في الإدارة. ولم تكن الشعوب العربية التي احتملت تلك الأنظمة قد مارست من جانبها حكم نفسها بنفسها منذ العصر العباسي الثاني؛ وبالتالي كان مفهوم الإدارة الصالحة للحكم وإدارة الدولة والتعاقد بين الحاكم والمحكوم، كما عبرت عنها النهضة الأوروبية، جميعها جوانب غائبة تماماً.

وما إن أخذت الأقطار العربية تنتقل من الحكم الاستعماري المباشر إلى الاستقلال حتى انتشرت في المنطقة ثلاث ظواهر رئيسية :

١- الانقلابات العسكرية أو التأثر بأساليبها.
٢- الحكم الفردي الضعيف الشرعية والمعتمد بصورة غير مباشرة على الدعم «الأجنبي».
٣- تأثير الأسلوب السوفياتي في الحكم والفكر الاشتراكي الطوباوي في التحليل والتفسير والآمال والتوقعات.

وقد عملت الظواهر الثلاث مجتمعة في إطار التدخلات الأجنبية والاستقطاب الإقليمي والحرب الباردة وتخلف المجتمع العربي على تشويه المشروع النهضوي العربي في مراحله النظرية؛ فضلاً عن ما تبع ذلك من تشويهات في التطبيق العملي.

وساعدت تلك الظواهر وما نتج عنها من آليات وممارسات وأساليب وأعراف التي استثمرتها السلطات الحاكمة استثماراً تعسفياً في كسر كبرياء العلم والعلماء والفكر والمفكرين والثقافة والمثقفين، وعملت على تدجينهم بقوة الاستبداد أو الاغراء ليقبلوا المقولات التي تريدها السلطات الحاكمة، بل ليعملوا على تحوير الحقائق العلمية لتتفق مع المقولات التي تتوافق مع السلطة من جهة، أو مع التفسير الطوباوي العاطفي للظواهر في أحيان كثيرة من جهة أخرى.

فموضوع الحريات، أحد الأركان الرئيسية للمشروع النهضوي المعاصر، استمر خلال فترة نصف قرن من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠، وهو في حالة تأجيل وتسويف وتحوير: إما بالاتكاء على مقولات تاريخية قديمة، أو ظروف قاهرة معاصرة مثل الصراع العربي الاسرائيلي، وإما على مقولات تاريخية معاصرة تمثلها التجربة السوفياتية كانت الحريات والديمقراطية فيها أطروحة مشوهة نظرياً وعملياً؛ بل كانت تغليفاً لدكتاتورية البيروقراطية الحزبية التي أنجبت عهوداً من التطهير السياسي الدموي باسم المحافظة على الثورة وعلى مكاسب الجماهير. كما أنجبت تلك الدكتاتورية عهوداً من التجمد الفكري والتكلس العقائدي والخوف من الحرية والانطلاق اقتبست منه معظم الأنظمة العربية الشيء الكثير تحت شعارات مختلفة وتبريرات متباينة، مما أدى في النهاية إضافة إلى أسباب أخرى، إلى تصدع النظام السوفياتي تماماً، أيضاً، وتعثر النظام العربي وتراجعه هو الآخر تماماً.

وسارعت الأنظمة المشابهة في العالم الثالث المتمثلة بالنموذج السوفياتي إلى اتباع الأساليب نفسها؛ فانخرط المثقفون والمفكرون في استنباط التفسيرات والبراهين التي يمكن أن تؤيد هذا الاتجاه.

الجدليّة التاريخيّة للنهضة

لقد كان من نتائج سيادة الرؤية الثقافية المحضة للمشروع النهضوي اشتداد تركيز المثقفين والمفكرين على الجوانب النظرية للموضوع. وتحت وطأة الضغوط السياسية والاجتماعية، ساد الاعتقاد بأن المشروع النهضوي هو مشروع قد تم يوماً ما وليس حديثاً بالضرورة. واستمر هذا التصور لدى البعض حتى بعد الاخفاقات الهائلة التي أحاقت بالمحاولات الاستنهاضية على مدى القرن ونصف الماضي منذ فترة حكم محمد علي باشا وحتى الآن. إن الكثير من المفكرين يسيرون على منوال حسن حنفي حين يقول: «هل النهضة الأوروبية التي كانت نموذج النهضة العربية (المرجوة) خلق ابداعي على غير منوال؟ أم انها نتاج الحضارة الاسلامية في فترتها الأولى؟ حين ابدعت العلوم وقامت على العقل والطبيعة، ثم ترجمتها إلى اللاتينية مباشرة أو العبرية وأصبحت أحد روافد النهضة الأوروبية ؟» ثم يسترسل فيقول: «هل يمكن إعادة قراءة عصر

النهضة الأوروبية قراءة عربية ارجاعاً لها لأحد مصادرها الأولى وروافدها المعلن عنها أحياناً والمستوردة في أغلب الأحيان؟»

التاريخ في نظر هؤلاء لم يتغير ... وما أنجزته النهضة الأوروبية يمكن إرجاعه إلى الماضي، أي إلى ما قبل عصر تلك النهضة إلى ما قام به آخرون. والآخرون هنا هم العرب. طبعاً لا أحد ينكر فضل العرب صباح مساء .. لكن ماذا بعد؟ تلك هي المسألة. إن الأفكار السابقة تعطي اشارات بالغة الدلالة على مسائل أربع هي السكونية والثقافية والنخبوية والانتقائية.

المسألة الأولى: هي الرؤية السكونية للمشروع النهضوي إزاء التاريخ، وغياب إدراك حقيقة الجدلية الضخمة بين التاريخ والنهوض: بمعنى أن لكل تاريخ مشروعه النهضوي الذي يميزه. فيجب أن لا نسحب مشروعاً نهضوياً في حقبة تاريخية معينة ليغدو المشروع النهضوي في حقبة تاريخية مختلفة: بعيدة في الزمان وفي المكان، وبعيدة في المفردات الحضارية من مدخلات العلم والتكنولوجيا والإنجازات والإبداعات التي تمثلها الاختراقات العلمية والتكنولوجية والإنجازات الاقتصادية والتحوّلات الاجتماعية.

إن العلاقة الجدلية بين النهضة والتاريخ تجعل من المستحيل إعادة إنتاج المشروع النهضوي المعاصر على كتوف قراءة عربية للنهضة الأوروبية، وبناء حالة حضارية معاصرة ومستقبلية على القواعد والأسس والمفردات والتركيبات نفسها التي قامت عليها نهضات سالفة وسابقة: «إذ إن جوهر المشكلة ليس في ما تقرأ أو لا تقرأ، وإنما في ما نصنع أو لا نصنع». بل إن الأمر أعقد من ذلك بكثير. إذ أن العلاقة الجدلية مع المشروع النهضوي تشمل الجدلية البيئية والجدلية التاريخية، بمعنى أن نقل المشروعات النهضوية من بقعة بيئية إلى أخرى كما هي، ونقل المشروعات النهضوية من بيئة اجتماعية إلى أخرى كما هي أيضاً، نوعاً من الرؤية السطحية للمشروع النهضوي. فالفرق كبير بين الأسس والركائز العامة للمشروع النهضوي، التي لها بطبيعة الحال حساسية كبيرة أزاء التحولات التاريخية والتي تتماثل فيها الشعوب والمجتمعات والبقع البيئية والاجتماعية، وبين الركائز التكميلية التي تتأثر بالجدلية البيئية والاجتماعية، التي من دونها ورغم كونها تكميلية لا يتحقق المشروع النهضوي. والمشروع النهضوي تتغير ركائزه وأسسه العامة والتكميلية تغيراً شديداً مع التاريخ لتجعل إعادة الإنتاج للمشروع ذاته عملية عقيمة. بل إن الحقبة المعاصرة فرضت تسارعاً في الأحداث كان من نتيجتها تقصير الأحقاب التاريخية التي يمكن فيها التفكير بإعادة إنتاج النموذج النهضوي. فانفجار ثورة المعلومات والاتصالات وثورة التكنولوجيا الثالثة والشبكات الإلكترونية وأجواء العولمة المعرفية والعلمية والثقافية تجعل من غير الممكن تطبيق مشروع نهضوي كانت قد استكملت خطوطه حتى قبل خمسين عاماً أو سبعين عاماً. ذلك أن النهضة هي في النهاية قفزة في التاريخ لمضاهاة الأمم والتنافس معها وتحقيق التكافؤ معها أو الفوز عليها . وبالتالي فكلما غيرت الأمم من موقعها التنافسي ومن أدوات ومحركات التقدم لديها: دعت الحاجة إلى أدوات ومحركات وأفكار نهضوية جديدة تنبثق عنها الآليات والمعطيات والمدخلات التي تصلح لهذا الزمان ولهذا التاريخ وللمستقبل، وليس للماضي.

على هذا الأساس، فإن المشروع النهضوي ليس بمشروع التفوق على التاريخ الماضي للأمة؛ ولا الانطلاق من المنصة الحالية إلى منصة مشابهة أو أعلى قليلاً من المنصة التاريخية للأمة في أي زمن من الأزمان، «وإنما المشروع النهضوي هو الانطلاق من الحالة العامة للأمة والتي تضعها في تصنيف وتوصيف معين بين الأمم إلى تصنيف وتوصيف متقدم أيضاً بين الأمم المعاصرة».

وهذا الأمر، أي التصنيف والتوصيف، له مقاييسه التي يقاس بها ويحسب فيها. وبالتالي فهو ليس حالة ذهنية أو رؤية ذاتية، كما كان يفعل البيرقراطيون السوفيت؛ إنما هو تحقيق مادي على الأرض، قادر على مضاهاة التحقيقات المادية المناظرة لدى الشعوب الأخرى المعاصرة وليس الماضية. لقد أدى غياب الرؤية للجدلية التاريخية للمشروع النهضوي العربي إلى وهم الكثيرين من المثقفين والمفكرين بأن المطلوب مشروع نهضوي يعيد الماضي بأمجاده وعلومه وتفوقاته. وكأنهم يريدون للعلم أن يعود إلى ماضية أيضاً حتى يتفوق العرب. لذا يتعب الكثيرون وهم يبحثون عن المشروع النهضوي في العصور الذهبية للعرب والمسلمين. لقد أخفقوا في إحياء الماضي لأنه ماض. كما أخفقوا في صناعة الحاضر والمستقبل لأنهم لم يستعملوا ما لهما من آليات وأدوات، ولم يحددوا منافسيهم وقواعد السيرورة التنافسية المعاصرة.

وهنا لا بد من التأكيد بالقول:

نعم .. نعم .. نعم .. إن كل مشروع نهضوي هو خلق إبداعي جديد على غير منوال، لأن المشروع لا يتحقق إلا بتآلف الركائز الأساسية العامة مع الركائز البيئية والاجتماعية وتلك التكميلية، لتكون في مجملها منظومة فاعلة ومنتجة ومحركة ومتحركة إلى الأمام: فتقع النهضة.

المسألة الثانية: إن الرؤية الثقافية فقط للمشروع النهضوي ليس لها قيمة عملية حاسمة لأنها لا تحقق النهضة ولا تنقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم؛ إذ إن البحث في العلوم وفي الطبيعة (بالمفهوم التراثي) والترجمة من لغة إلى أخرى، وتأليف الكتب والرسائل، وتقريب السلطان للعلماء، وممارسات كثيرة أخرى من هذا الطراز هي ليست النهضة ولا المشروع النهضوي إطلاقاً. إلا أن المشروع النهضوي والنهضة يتحققان حين تصبح هذه العلوم والترجمات والمعارف مفردات حضارية تدب على الأرض من خلال الآلات والأنظمة والمشروعات والمنتجات، ويتناقلها ويتداولها الناس، وتؤثر في حياتهم اليومية وفي طرائق معيشتهم وأنماط انتاجهم تأثيراً عميقاً يجعلهم في مكانة مختلفة عما كانوا عليه.

ذلك أن الإشكال الحقيقي ليس في مجرد الحصول على المعلومة أو الفكرة أو النظرية. فهذا أمر، على أهميته الكبيرة، كان متاحاً على مدى التاريخ من خلال الأدوات الثقافية التي عرفتها البشرية وحتى هذه اللحظة. لكن الإشكال يكمن في كيفية تمكن أمة من إدخال هذه المعارف والمفردات في آلتها الاجتماعية الاقتصادية الفكرية الثقافية السياسية الادارية، لتنتج أشياء جديدة وتولد طاقات جديدة تشغل فيها مزيداً من المحركات لتنطلق بسرعة أكبر وأكبر. تلك هي السيرورة النهضوية، وليس من أين أتت المعلومة ومن كان أسبق في ترجمتها والاهتداء إليها.

إن ربط المشروع النهضوي بالاكتشافات الماضوية، على أهميتها في حينها، يشكل رؤية شديدة الارتداد إلى الخلف. لأنها تعطي التفوق للماضي والتقدم للمسالفة (لكل ما له علاقة بالسلف) وهي أطروحة مضادة تماماً لمفهوم التقدم ونظريته العامة التي ترى أن الأجيال القادمة قادرة على الانتقال بالعلم والمعرفة والانجاز إلى مواقع لم تصلها الأجيال الحاضرة والأجيال الحاضرة قادرة على الانتقال إلى مواقع لم تصلها الأجيال السابقة وهكذا يحدث التقدم وتتحقق النهضة:

المسألة الثالثة

إن المشروع النهضوي ليس مشروعاً نخبوياً؛ بمعنى أن النهضة لا تتحقق إلا إذا نهضت النخبة وانطلقت إلى الأمام وإلى المستقبل. إن نهضة النخبة شرط قد يكون ضرورياً في معظم الحالات لكنه شرط غير كاف: بمعنى أن النهضة لا تتحقق إلا بنهوض أصحابها وأهلها. وأهل النهضة وأصحابها هم الشعب والأمة من رجال أعمال ومهنيين وحرفيين وعمال وسياسيين وموظفين ومزارعين ... إلخ، لا النخبة فيها فقط.

وهذه المسألة تشير إلى شيوع قراءة خاطئة أيضاً حتى للتاريخ العربي من طرف أصحابه. إن الحديث عن العقل وعن الطبيعة والعلوم التي يشير إليها الكثير من مفكري النهضة المعاصرين، خاصة المولعين بالتراث، هو حديث عن نخبة النخبة في التاريخ العربي الماضي. أما النخبة، والسواد الأعظم من المجتمع فلم يقتربا من العقل العلمي، ولا من الطبيعة والعلوم ربما حتى هذه اللحظة. إن ما ميز النهضة الأوروبية، أو ما يسمى عصر التنوير هي تلك الموجة العارمة من العلمية والتجريبية والعملية والتطبيقية التي اجتاحت المجتمعات الغربية فأدت إلى توالي الاختراعات وتدفق الابتكارات إلى الشارع وإلى المزرعة البيت والمصنع، فيخترع كورنل الحلاق ماكنة الغزل الآلية وعامل السكة الحديد غراهام بل الآلة المبرقة، وغيرهم وغيرهم. لم يحدث هذا في التاريخ العربي، الماضي أو المعاصر فعدد الاختراعات العربية لا يزال حتى الآن من أدنى معدلات الأقاليم الحضارية في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ما الذي دعا اخوان الصفا إلى تهريب أوراقهم بواسطة كتب الوراقين خوفاً من انتقام السلطان أو دسائس المقربين والأعوان لو أن العقل العلمي كان سائداً؟ ألم يكن من المحتمل قيام الثورة الصناعية في المنطقة العربية لو أن العلم والمعرفة والحرية والثروة كانت في أيدي الناس؟ هنا نتساءل: هل من فائدة في إعادة قراءة النهضة الأوروبية قراءة عربية ترجعها إلى أصولها التاريخية أم نحن بحاجة إلى قراءة التاريخ العربي قراءة حضارية حديثة؟ ما جدوى التتبع التاريخي بعد أن عجز المجتمع عن اللحاق بالتاريخ الحاضر والمستقبل؟ منذ متى يحافظ التاريخ على المنوال نفسه والأساليب والأنماط نفسها؟ منذ متى تعود الشعوب إلى الوراء لتقتبس المشروع التاريخي لشعب تأخر في النهوض ؟

المسألة الرابعة

إن الانتقائية في النهضة المعاصرة غير ممكنة، إذ إن تثقيف المشروع النهضوي أي تحويله إلى مسألة ثقافية تعني في الجوهر فتح باب الاختيار لانتقاء عناصر دون أخرى. والبحث عن المفردات الثقافية الملائمة وغير الملائمة: الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى استبدال المشروع الحضاري واستبدال مفرداته بمفردات ثقافية وهمية ليس لها وجود في واقع الحياة العملية للأمة، وإنما هي موجودة على شكل نصوص في الكتب التراثية أو لدى الكتاب والمؤلفين. إضافة إلى ذلك، إن

منهج الثيقفة من شأنه أن يفتح الباب أيضاً أمام ممثلي الثقافة العربية ليعلنوا توافق المفردات المطروحة أو عدم موافقتها للثقافة أو التراث. وهذا يعني إدخال المجتمع في دوامة غير متناهية من الاسقاطات وافتعال المواقف والمفاهيم بشكل لا حدود له، في حين يتحرك المجتمع في اتجاه قوى الضغط العولمية التي تدفع باتجاه آخر تماماً.

وهنا يقول حسن حنفي: إن الأسس التي قامت عليها النهضة الأوروبية ومثل التنوير لا تختلف كثيراً عن مقاصد الشريعة كما حددها الشاطبي: الحياة (النفس)، والعقل، والمبدأ العام الشامل (الدين) والكرامة (العِرض).

إن أحداً لا يدّعي أن مقاصد الشريعة تتعارض مع التقدم الانساني والنهوض به. ومع هذا فإن الاصرار على الرجوع إلى مرجعية تاريخية لإعطاء مشروع النهضة وسيرورة التنوير «جواز سفر» وإجازة مرور من مجتهد جليل كالشاطبي أو ابن تيمية أو الشكوكاني أو الغزالي أو سواهم فمن كان يبحث قبل قرون عدة في مسائل فقهية بحتة هو أمر ليس له ما يبرره. من جهة أخرى فإن هذا المنهج من شأنه أن يجعل حتى الجانب الثقافي من مشروع النهضة محل زعزعة وشك. ماذا لو أن أحد الباحثين الدينيين قال بخطأ ما ذهب اليه الشاطبي، أو لم يوافقه على تفسيره، أو لم يوافق على الاسقاط المعاصر لما ذهب اليه الشاطبي؟ هل يفقد المشروع النهضوي إذاً ركائزه الثقافية ويتحول إلى مشروع غريب عن الأمة يجب عدم الاقتراب منه؟ هذه الترابطات غير المبررة جعلت من المشروع النهضوي برمته موضع جذب وشد وتشكيك وتساؤل شجعته الأنظمة الحاكمة واستمتعت به إلى أقصى درجة. فالاستغراق الثقافي والحالة الذهنية لا تخيف أحداً. أما بالنسبة للانتقال من الحالة الذهنية إلى التطبيق الفعلي. بصرف النظر عن كل مرجعية حتى لو كانت دينية، فإن السلطة تقف في الاتجاه المضاد. وهكذا فقد المشروع النهضوي زَخْمه وحرارته وديناميته وسط التشكيك في المفردات ومدى توافقها مع النموذج السابق الذي عرفه التاريخ العربي الإسلامي، وبين التطلع إلى الماضي واستحضاره من دون جدوى، وبين نجاح النماذج الغربية وإصرار المثقف العربي على التفرد لإنشاء نموذج خاص يتعلم من النهضة الأوروبية وينتقي من التراث القديم ما يتفق مع النموذج الغربي (أو الشرعي وهكذا وهكذا). أي وهم تاريخي وتاريخاني ؟

السؤال: لماذا يعدّ المفكر العربي نفسه ملزماً تاريخياً واخلاقياً بأن لا يتبنى موقفاً أو ينفذ مشروعاً حضارياً ما لم يكن الأسلافه قد أقروه قبل قرون وأجازوه قبل عصور؟

لقد أدى هذا الاصرار إلى الوقوع في الوهم الدائم وهو أن كل ما لدى الغرب موجود لدينا، وكل ما يبدعه العقل البشري ليس بجديد. إن هذه الرؤية التي ترى في ظواهر الجمل والكلمات وفي تأويل العبارات بديلاً عن الحقائق الموضوعية الراهنة على الأرض هي التي ساعدت على اهتزاز الأسس التي يقوم عليها المشروع النهضوي العربي المعاصر.

مفردات المشروع النهضوي

نتيجة للجدلية التاريخية للنهضة وللتقدم الانساني عموماً فإن المشروع النهضوي لأية أمة هو مشروع متغير مع الزمن. تتغير مفرداته وأدواته ووسائله. وتتغير أهدافه ومعطياته كما يتغير إطاره الزمني ومرجعياته القياسية. وهذا يعني :

أولاً : إن المشروع النهضوي للأمة في بدء انطلاقاتها لا يمكن أن يكون هو المشروع نفسه في القرن السادس الهجري ولا في القرن العاشر الهجري ولا في القرن الخامس عشر. وإن البحث عن المشروع النهضوي نفسه واللهاث وراءه على مدى السنين لا يعني أكثر من الجرى وراء السراب. وهذا يفسر جزئياً لماذا استمرت الأمة العربية في حالة التراجع على مدى قرون بسبب انصرافها إلى البحث عن مشروعها في الماضي.

ثانياً: إن السبب الرئيسي في تغيير المشروع النهضوي مع تغير الزمن هو أن مفردات الحضارة التي يفرزها المجتمع ويستقبلها من المجتمعات الأخرى هي في حالة تغير مستمر في طبيعتها وفي آلياتها وفي مرجعيها . وهذا يعود إلى تزايد تدفق مدخلات العلم والتكنولوجيا، وارتقاء الوعي الإنساني، وتغير العلاقة بين السلطة والمجتمع .

ثالثاً: إن على الأمة أن تحدد مشروعها النهضوي من خلال تحديد مفرداته بوضوح حتى تصبح هذه المفردات هي الهدف؛ وحتى يتم تعرّف الوسائل والآليات التي يمكن أن توصل إلى ذلك الهدف.

من هنا فإن الركائز الأساسية للمشروع النهضوي المعاصر المنشود يمكن تعرّفها في خمسة فصول رئيسية:

الفصل السياسي
الفصل القانوني
الفصل الاقتصادي الاجتماعي
الفصل العلمي التكنولوجي
الفصل التعليمي الثقافي.

مثل هذه الفصول لم تعد ترفاً لأي حركة نهضوية. ولم تعد الفوارق الزمنية بين الفصل والآخر ممكنة. إذ يجب أن تفتح جميعها في الوقت نفسه بسبب العلاقة الجدلية فيما بينها. وحقيقة الأمر أن النهضة إذا تحققت

تكون حصيلة التركيب الجدلي لمفردات هذه الفصول. إن المتفحص للمفردات التي يمكن أن تندرج تحت هذه الركائز يدرك أن أي مشروع نهضوي سابق بعقود عدّة أو قرون عدة لا يصلح أن يستنسخ لانتاج نسخة حديثة أو حداثية منه؛ ذلك أن البيئة الوطنية والقومية والعولمية بكل ما في الأخيرة من تدفقات علمية وتكنولوجية واقتصادية وثقافية، بل تشريعية قانونية وسياسية، تجعل من غير الممكن لأي مشروع نهضوي أن يتحقق من دون تزامن هذه المفردات وتشغيلها وتطويرها في آن معاً.

والسؤال الذي سيبادر المثقفون إلى إثارته هنا يتعلق بأي نموذج لهذه المفردات وأي تعريف يمكن أن يتبناه المشروع النهضوي العربي الحداثي؟ في أغلب الظن أن التجربة العالمية في الدول الصناعية المتقدمة والدول الناهضة مثل كوريا وماليزيا وسنغافورة، تبين بكل وضوح أن الخصوصية في النموذج لا تمس الجوهر بقدر ما تمس الركائز التكميلية والشكل الخارجي، اللهم باستثناء جزء من الفصل التعليمي الثقافي الأخلاقي كما سيتبين فيما بعد.

الاشكال هنا هو أن المثقفين غالباً ما يحصرون اهتمامهم في الفصلين الأول والأخير أي السياسة من جهة، والتعليم والثقافة والأخلاق من جهة أخرى. غير أن الأزمة الحضارية للأمة تمثلت بالدرجة الأولى في إخفاقها الذريع في الفصول الأربعة: السياسي والقانوني والاقتصادي الاجتماعي والعلمي التكنولوجي التي انعكست سلبياً بدورها على الفصل الثقافي؛ فزادت من الاحباط والإخفاق فيه. وحين يتعلق الأمر بالقانون والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا فإن المثقفين أو غالبيتهم من أهل الانسانيات يعدّون أنفسهم غير أصحاب اهتمام أو غير أصحاب اختصاص؛ مما يدفعهم إلى العزوف عن تناول هذه الفصول الا بشكل عفوي. وهذا يقودنا إلى نقاط أساسية أربع:

الأولى: إن مشاركة العلماء والخبراء والتكنولوجيين والمهنيين في صياغة المشروع النهضوي وتنفيذه مسألة حتمية تفرضها طبيعة الفصول التي يتألف منها المشروع .

الثانية: إن تركيز المثقفين على ما يعدّونه موضوع اهتمامهم، وبالتالي الأفراط في التحليل والتركيب والتأليف والتوصيف والإيجاز والتفصيل في الجانب الثقافي والفلسفي للمشروع النهضوي لا يخدم المشروع النهضوي على الاطلاق بل يعيد المسألة إلى مربع الثقافة الذي لا يستطيع منفرداً أو مسيطراً أن يحمل أي مشروع نهضوي، خاصة وأننا في مرحلة من أفول الثقافة التقليدية والانتقال إلى نوع آخر من الثقافة تصنعها قوى دولية وآليات عولمية بالغة التعقيد.

الثالثة: إن الإفراط في التردد بحثاً عن النموذج البيئي الخاص، الفريد المنفرد بين الأمم، أو التاريخي شديد الشبه بنموذج قديم يركب المفردات القديمة على الجديدة والتراثية على العولمية الحداثية والمشرقية على المغربية والشمالية على الجنوبية والمستقبلية على الماضوية؛ هذا التردد على أسس ثقافية وفلسفية بحتة بحثاً عن الكمال الوهمي من شأنه أن يؤدي إلى تبديد المشروع. ومن شأنه كذلك أن يتيح الفرصة للقوى المناهضة للتقدم والمعارضة للمشروع النهضوي أن تتهرب من استحقاقات المرحلة ومتطلبات المشروع. ويتيح أيضاً لصاحب السلطان والمتكسبين من حول السلطان أن يتمسكوا بسلطانهم ومكتسباتهم وانفرادهم بالحكم وبالسلطة بحجة أنه ليس هناك من نموذج أنفقت عليه الأمة. وهكذا يتيح التردد والثيقفة المفرطة باب الهرب للقوى المناهضة للمشروع النهضوي أن تتحلل من أي التزام بالتغيير.

الرابعة: إن فهم الكثير من المفكرين والمثقفين للمصطلحات الثقافية والفلسفية الغربية، بعيداً عن الأرضية الحضارية التي تقوم عليها، أوقع المثقفين العرب في كثير من الفوضى والارتباك، انعكست عليهم وعلى الجمهور وعلى السلطة الحاكمة. وأدت انعكاساتها إلى ارتدادات ماضوية غير مبررة. فما بعد الحداثة لا يلغي الحداثة! وما بعد الصناعة لا يلغي الصناعة! وما بعد الديمقراطية لا يلغي الديمقراطية ولا يحل محلها، وإنما يبني عليها ويؤسس فوقها ويراكم عليها ويستكمل نواقصها. وعلى المشروع النهضوي العربي أن يكون مؤهلاً لهذه الاضافات البنوية والتراكمات الاستكمالية والتحديثات الاستدراكية في وقت لاحق. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تفاعل المشروع في جوهره المادي على الأرض؛ أي في بعده العملي التنفيذي الحضاري مع المتغيرات التي يفرزها المجتمع في إطار محلي وقومي ودولي نتيجة لتحرك سيرورة النهضة .

فإذا كانت هنالك من مآخذ أو عيوب في النظام الليبرالي الغربي، والبحث يجري باستمرار في الغرب لبحث تلك المآخذ وإزالة تلك العيوب، فلا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن ينتظر العالم العربي خمسين سنة إضافية حتى يصل الغرب إلى حالة ما بعد الليبرالية ليبدأ العالم العربي من هناك .

الفصل السياسي

قد يبدو ايجاز المفردات التي يتناولها كل فصل من الفصول الخمسة للمشروع النهضوي نوعاً من التبسيط وتكرار ما هو معروف ومتداول. لكن الأمر ليس بهذه البساطة. إن مفردات كل فصل تشكل كل منها سيرورة فرعية لها إشكالية المعقدة التي لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها من جهة أو عدم الحسم فيها من جهة أخرى. فموضوع كموضوع الديمقراطية أصبح مطلباً عالمياً وعولمياً ودولياً وقومياً ووطنياً، يطالب به المواطنون وتطالب به المنظمات الدولية ويتم من خلاله الضغط على الدول والشعوب والأنظمة. ومع ذلك، فإن واحدة من (٢٢) دولة عربية وواحدة من (٥٤) دولة إسلامية لم تستطع أن تنشىء على مدى الـ (٥٠) عاماً الماضية ديمقراطية مستقرة مستمرة متواصلة وراسخة ومنتظمة. هذا في حين استطاعت دول نامية كانت متخلفة عن العالم العربي إنشاء ديمقراطيات بدرجات مقبولة؛ قد لا تكون الديمقراطية الفاضلة لكنها بطبيعة الحال أفضل من الكثير من أقطار الوطن العربي. لماذا وكيف وإلى متى تستمر مسائل الديمقراطية والمساءلة والشفافية مرفوضة أو مغتالة أو غريبة أو دخيلة على «العرب»، وربما على المسلمين، لأنها نموذج غربي؟ في حين تقبلها ثقافات وحضارات ليست أقل من العربية شأناً كما هو الحال في الهند واليابان وكوريا، وفي دول مثل سنغافورة وقبرص ومالطا، إضافة إلى الدول الأوروبية وعدد من دول أمريكا اللاتينية؟ ما الذي يجعل العالم الطبيعي والتكنولوجي والمفكر والفنان والمثقف والمهندس والكاتب والرياضي ورجل الدين الياباني أو الكوري أو الهندي يقبل بالنموذج الغربي للديمقراطية (بشكل أو بآخر) بالرغم من ما لدى تلك البلدان من حضارة عريقة وثقافة قديمة وفنون وعلوم وأجناس وأعراق وأديان وآلهة يعود تاريخها إلى آلاف السنين؛ ولا يقبل النظراء العرب مثل هذا النموذج أو ما يقرب منه؟ بل ينفقون عشرات السنين في السؤال والتساؤل: هل النموذج الغربي مناسب أم اننا بحاجة إلى نموذج خاص؟ وخلال ذلك تغرق الأمة في الضياع يستشري الطغيان ويستفحل تراجع الأمة! إن المفردات الأساسية التي يتضمنها الفصل السياسي تشمل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وحقوق الاقليات الدينية والثقافية والتعددية والحزبية وتداول السلطة على أسس مستقرة منتظمة معلنة ومحددة وحقوق المجتمعات المحلية في تعيين حكوماتها وفي رسم برامجها التنموية.

كما يتضمن هذا الفصل التشابك العربي التدريجي في بعده الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والاعلامي والموارد (من الموارد) والثقافي والمعرفي والالكتروني واقامة التكتلات النوعية العربية المتخصصة، تمهيداً للوصول إلى كتلة عربية متماسكة سياسياً واقتصادياً عندما تتضح المفردات التي تقوم عليها وبها مثل تلك الوحدة.

ومثل هذه المفردات تبدأ بالقطر، بل بالمحافظة والبلدية والمجتمع المحلي، وتنتشر في دوائر ثنائية ومتعددة لتشمل العالم العربي في أجنحته الأربعة: المشرق والجزيرة العربية ووادي النيل والمغرب العربي. إن العالم العربي - بأقطاره منفردة ومجتمعة - لن يضطر إلى اختراع النموذج لكل مفردة. فالتجارب المعاصرة للدول الناهضة والمتقدمة لم تترك مفردة الا وأقامت لها نماذج ناجحة وناجعة في شمال الكرة الأرضية أو في جنوبها أو في شرقها أو غربها. وان يكون هناك أكثر من نموذج عربي (حقيقي وليس مزيفاً) أمر لا يَضير المشروع النهضوي العربي. فالمطلوب هو التشابك العربي المؤدي إلى التوحد والتكتل، وليس إلى صب الوطن العربي أفراداً ومؤسسات وأقطاراً في قالب واحد وفي صورة واحدة تجعلهم نسخة واحدة. فالتنوع العربي مطلوب للمشروع النهضوي العربي، كما هو مطلوب في داخل كل قطر من الأقطار العربية. إن التخلف والانحطاط فقط هو الذي لا يستطيع التعامل إلا مع الأنواع ذاتها والأشكال والأفكار والاتجاهات ذاتها، تماماً كما هو الأمر في عالم الحيوان. وفي الوقت نفسه فإن التقدم والارتقاء والنهوض هو الذي يستطيع التعامل مع التنوع والتعدد في الاشكال والأفكار والاتجاهات والثقافات.

الفصل القانوني

إن المسألة القانونية والتشريعية والدستورية هي الترجمة الحضارية للأفكار والقيم والثقافات والعَلاقات. وهي تعبير عن الالتزامات والمسؤوليات والواجبات، وبموجبها يتم تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم و«الأنا» و«الآخر» والفرد والمؤسسة والمؤسسات والدولة. إلا أن المسألة القانونية لها أهمية خاصة في المشروع النهضوي العربي لاعتبارات تاريخية وثقافية محددة. فمن حيث التاريخ لم تحمل الحضارة العربية اهتمامات كبيرة بالقانون والتشريع باستثناء الأحكام الشرعية التي توسعت فيها الحضارة العربية الإسلامية أيما توسع. وعالجت فيها الكثير من القضايا الحياتية الحضارية على درجات متفاوتة من التوسع أو التضييق، حسب طبيعة المسألة ومركزيتها. إلا أن هناك الكثير من المفردات الحضارية يتطلب تنظيمها

علاقات ونصوصاً قانونية والتزاماً اجتماعياً بروح القوانين، وهو ما نلحظ غيابه بدرجات متفاوته - حتى الآن .

أما الجانب الآخر الشديد الأهمية في المسألة القانونية فهو الجانب الثقافي؛ ذلك أن الكثير من أساليب الحكم والإدارة والعلاقات الاجتماعية وعلاقة الفرد بالسلطة والحاكم والمحكوم أثارت اهتمامات المثقفين من منظور ثقافي وليس حضارياً، فأخذوا ينقبون في الكتب ويبحثون في التراث لأسباب رئيسية ثلاثة :

الأول: لكي يكتشفوا فيما إذا كان «الماضي» يسمح بمثل هذه الأساليب من خلال ممارسات سابقة وقياسات مناظرة أو أقوال ورادة وحكمة شاردة أو بيت شعر أو حتى مثل.

الثاني: لكي يطمئنوا «الأنا»، «أنا النخبة»، وليس «أنا المجتمع»؛ وأنا «المثقف»، وليس أنا «الحضاري»، بأن الآخر لم يأت بشيء جديد وأن الغرب لم يبتدع حديثاً. فإن الأمم الناهضة لم تبتكر شيئاً لم نعرفه سابقاً وإنما كل ما نراه اليوم وربما ما سنراه غداً قد سبق للأولين والسابقين أن عرفوه أو أشاروا اليه وقالوه . وإن المستقبل ليس هو إلا «الماضي»، ولكن بحلة جديدة.

الثالث: يتعلق بالجانب الديني للاطمئنان بأن ما يطرح من أشياء حديثة تتفق مع الدين ولا تتعارض معه. وإذا كان مثل هذا السبب له مبرراته التي يمكن القبول بها، فإن الاشكال الذي وقعت فيه الأمة أولاً ان الأصل في الأمور الإباحة ما لم يرد نص بعكس ذلك. وثانياً أن تفسير الأشخاص ورؤيتهم، وليس بالضرورة رؤية الدين، هي أصبحت تحكم الأشياء والمواقف. وما زالت الأمة تشهد حتى هذه اللحظة ظهور اناس بل أفراد عاديين من حيث إمكاناتهم ومؤهلاتهم ومواقعهم وأحياناً لا يمثلون أحداً سوى أنفسهم يقولون عن أي مسألة يشاءون: الدين يسمح بذلك أو الدين لا يسمح؛ سواء كانوا يعطون رأياً في السياسة أو في العلم أو في الأخلاق أو في العناية الصحية أو أي نشاط. أن يكون للمرء رأي وموقف فهذا حقه فعلاً؛ أما أن يتحدث باسم الإسلام وباسم المسلمين ويطالب بأن يكون موقفه ملزماً للناس، فتلك مسألة أوقعت المسلمين والعرب - خاصة المثقفين منهم - في فوضى: ابتداء من فتاوى طالبان وانتهاء بالأفراد الذين يمثلون أنفسهم وما بينهم من جماعات. وهكذا بين الأسباب الرئيسية المشار إليه وأسباب أخرى قد تستهدف الدراسة والتحقيق النزيه والدراسات المقارنة، تجمّد الموقف الحضاري للأمة عند الاكتفاء بالخطاب الثقافي. فأن يقول عمر بن الخطاب قولته الرائعة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً» لا يعني حالة حضارية للأمة ما لم يتحول هذا القول العظيم إلى جزء من النصوص القانونية في القوانين والدساتير. وأن يقول أبو بكر: «لقد وليت عليكم ولست بخير منكم؛ فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني»: فهذا موقف عظيم، لكنه لا يمكن الاطمئنان إلى انه أصبح جزءاً من الأمة إلا إذا دخل في قوانينها وتشريعاتها في إطار تعاقد حقيقي وعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم. تظهر فيه المساءلة والشفافية والمشاركة وتداول السلطة بأوضح نصوص قانونية ممكنة. أما بقاء القول قولاً ومجرد حالة ثقافية تقرأ في الكتب ويتداولها المثقفون أو يرويها الأساتذة لتلاميذهم، فلا تعني أكثر من حالة ثقافية في الماضي .

إن الأقوال العظيمة كثيرة في التراث العربي الإسلامي مثلها مثل أقوال الشعوب والأمم الأخرى: تصدر عن رجالاتها ومفكريها وعلمائها ومجتهديها وثوارها وأنبيائها وسياسييها وعن كل ما وسعه الزمن والعقل والموقف أن يصدر من القول ما يصدر. لكن العبرة هنا هي في مدى «تحضير» تلك النصوص وتحويلها إلى ممارسات وإدارات وسلوكات للأمة تحكمها القوانين والتشريعات. وربما يفسر هذا حالة الانبهار الحضاري التي داهمت الشيخ محمد عبده قبل مئة وخمسين عاماً حين زار باريس وقال: «رأيت اسلاماً ولم أر مسلمين»؛ بمعنى انه رأى تلك القيم والمثل والتطلعات التي يتحدث عنها المسلمون وقد أصبحت بفضل انسانيتها جزءاً من الحضارة الغربية والسلوك اليومي للناس هناك.

والفصل القانوني بطبيعة الحال يتضمن إنشاء عَلاقة تعاقدية جديدة بين الناس والحكومة وبين الناس والمؤسسات وبين الأفراد أنفسهم. عَلاقة تحكمها القوانين المعلنة المكتوبة التي تخضع لمرجعية دستورية تراقبها محكمة دستورية تحول دون إيقاع الظلم بالناس بإصدار قوانين تمنع مساءلة الحاكم وانتقاده وتقييم أعماله. ويتضمن هذا الفصل تحويل المثل والقيم العليا المتقدمة المعاصرة والتراثية، إن وجدت إلى قوانين يحكم الناس بموجبها ويحتكمون إليها. أما إذا كانت قد وردت سابقاً في الثقافة والتراث فمن المفروض أن تصبح مطالبتهم أشد بتحويلها إلى مفردات حضارية تنتظم سلوك المجتمع والدولة.

وهذا الفصل الذي يضع الناس على قدم المساواة أمام القانون سيكون المدخل لتحديث المجتمع العربي في القطر الواحد (وفي الأقطار) إلى

مجتمع حديث يحتكم إلى القانون الذي يتوافق الناس عليه باختيارهم ومن خلال ممثلين مستفيدين ومفيدين من تبادل الخبرة والتجربة. ليس مع الماضي فقط وإنما مع الشعوب المعاصرة والأمم الناهضة. وإذا كان التراث القيمي والأخلاقي والانساني العربي قد سبق الغرب وسبق الحضارة الغربية فإن المشروع النهضوي يتطلب من أصحاب الفكر والثقافة التوقف عن استنفاذ جهودهم وامكاناتهم في تأكيد النفي أو تداخل القيم والانصراف إلى تطوير الأفكار والآليات والمفاهيم والثقافات التي تنقل تلك القيم إلى صورها القانونية التعاقدية بين الأطراف المختلفة. وهذا من شأنه أن يُعطى أهل الفكر والعلم والثقافة دوراً جديداً مثمراً يرفد سيرورة النهضة ويدفع في المشروع إلى الأمام. والفصل القانوني ينتظم الأفراد والمؤسسات على المستوى الوطني، كما ينتظم العلاقات العربية وبذا تخرج التشابكات العربية من حالة الفوضى والتقطع التي تعانيها الآن وعانتها منذ خمسين عاماً وأكثر؛ إذ أتاح الانفراد بالسلطة وغياب المؤسسية والقانونية إلى تشويه آلية صنع القرار وتحويلها إلى آلية غير منمطة تنميطاً ديمقراطياً وقانونياً معلناً. وانما هي قرار سياسي وإداري واقتصادي ينفرد به صانع القرار.

إن الفصل القانوني له دوره في تحضير المجتمع وتحضير العلاقات العربية. فالخلافات العربية التي لا تجد محكمة عربية عليا تؤول اليها من غير الممكن أن تصل إلى حلول مقبولة في ظل غياب القوانين التشاركية والآليات والأدوات القانونية المشتركة. وهنا يصبح دور المفكر والعالم والمثقف ليس التبشير بأهمية الوحدة العربية، وإنما دفع التشابك القانوني والتشريعي العربي إلى الأمام. وليبحث في التراث ما شاء أن يبحث. وفي النهاية ليس من المهم إذا كانت تشابكات الاتحاد الأوروبي ليست بالشيء الجديد، وان التكتل الاقتصادي لدول النافتا ليس بالابتكار الغربي وانما سبقه ابتكارات عربية مماثلة؛ وانما المطلوب من المفكر والباحث في أبحاثه الخروج بأساليب وأنماط في كيفية اسراع التشابك العربي المعاصر وتعجيل آلياته الحديثة وتعميم مفاهيمه العملية.

الفصل الاقتصادي الاجتماعي

ليس هنالك من فصل من فصول المشروع النهضوي العربي أكثر مدعاة للتفكير والتأمل الفصل الاقتصادي الاجتماعي. فقد تغافل عنه الكثيرون من المفكرين والمثقفين النهضويين إلى الدرجة التي تكاد لا تعثر له على إشارات إلا قليلاً. واعتبر البعض منهم أن الموضوع الاقتصادي اما «موضوعاً فنياً» ليس هو الجوهر أو انه خارج عن إطار البحث والتأسيس للمشروع النهضوي.

من نافل القول التأكيد أن الفصل الاقتصادي هو المدخل الرئيسي والأساسي لأي تقدم وأية نهضة وأي ارتقاء. وإن أي مشروع نهضوي لا يتحقق فيه الفصل الاقتصادي تحقيقاً متسارعاً ومبرمجاً ومؤكداً لا يمكن أن ينتهي بنهضة، لأن النهضة في النهاية هي نهضة في الحياة المادية للناس (دون إغفال الروحية) تنقلهم من حالة العوز وقلة الموارد إلى الحالة المقابلة. وجوهر الموضوع الاقتصادي هنا عناصر ثلاثة:

الأول: الانتاج السلعي والخدمي المعتمد على العلم والجهد والإدارة والمعرفة والتكنولوجيا.

الثاني: توظيف الأموال والاستثمار في العمليات الانتاجية الأولية.

الثالث: الادّخار وإعادة التوظيف والاستثمار في المشروعات.

وعلى ما تبدو عليه هذه المسألة: بعيدة عن الفكر والثقافة، وبعيدة عن الفلسفة وبعيدة عن الرؤية الثقافية للمشروع النهضوي العربي، وقريبة من الطروحات الاقتصادية في القرن التاسع عشر والثامن عشر ، فإنها تبقى رغم كل شيء هي الجوهر وهي العمود الفقري وهي قطار التقدم الوحيد. نقول قطار التقدم الوحيد بشكل مطلق ليس بشكل اختياري أو انتقائي أو بشكل تجريدي أو تسويفي. ولعل التراجع العربي المعاصر قطرياً وقومياً في السياسة وفي الثقافة وفي الفكر وفي العلم سببه الرئيسي العجز والاخفاق في الفصل الاقتصادي. فالإنتاج العربي، إذا قيس بالإنتاج العالمي، لا يشكل أكثر من ١,٨٪؛ في حين أن السكان العرب يشكلون ٤٪ من العالم. ولا يزيد الإنتاج العربي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي عن نصف إنتاج إيطاليا منفردة (٥٠ مليون نسمة، ١١٦٠ بليون دولاراً أو إسبانيا (٦٠٠ بليون، ٤٠ مليون نسمة) أو ثلث إنتاج فرنسا (٦٠ مليون نسمة ، ١٨٠٠ بليون).

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للأقطار العربية فهو (٢٠٠٠) دولار بالقوة الشرائية، مقابل (٣٠) ألف في الولايات المتحدة.

وقد دأب المثقفون والمفكرون على الابتعاد عن النظر في هذه الأرقام والنأي بأنفسهم عن تدبرها واستيعاب مدلولاتها الحضارية. صحيح أن ظاهرها اقتصادي بحت، لأنها تعبير عن حصيلة النشاط الاقتصادي، لكنها في الجوهر تعبير عن حصيلة إنتاج المكونات الاجتماعية والعلمية والثقافية والإدارية: وهي بطريقة موضوعية أحد

مقاييس النهضة . إنها خلاصة ما وصل اليه الفرد والمجتمع. وهي خلاصة ما يحرك الفرد والمجتمع. وهي أرقام لا تنتج بعيداً عن العلم أو القانون. ولا بعيداً عن الإدارة أو الثقافة، ولا بعيداً عن السياسة، ولا بعيداً عن الإبداع أو الابتكار، ولا بعيداً عن الجرأة والمغامرة، ولا بمعزل عن الفساد، ولا بمعزل عن حسن الإدارة العامة للصالح العام، ولا بعيداً عن قيم المجتمع وعاداته وسلوكاته في حياته اليومية المتواصلة. فإن لم تكن هذه مؤشرات النهضة، فما هي المؤشرات إذاً ؟

إنّ المتمعن في الأرقام التي تعبر عن الأداء للأقطار العربية منفردة يدرك عمق المأزق الذي تعيشه الأمة. فمن جانب نلاحظ:

١- أن الأرقام الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية المعبرة عن العالم العربي تحمل شيئاً من الوهم والخداع لأنها لا تمثل أرقام مجموعة من الأقطار متداخلة متشابكة متفاعلة بحيث يؤدي جمع الأرقام ومعالجتها إلى معنى جديد وتركيب مختلف، وذلك بسبب ضعف التشابك الاقتصادي الاجتماعي العربي نفسه.

٢- إن هذه الأرقام متشابهة إلى حد كبير بين الأقطار العربية: مما يعني أن هذه الأقطار تقف على المحطة الحضارية نفسها ومن غير المحتمل أن تنتقل إلى محطة أكثر تقدماً دون مزيد من التشابك الدينامي الفعال على مستوى الشرائح المنتجة الذي يمكن أن تعبر عنه أرقام الأداء الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي.

وليس غريباً أن نلاحظ أن البلدان الأكثر تقدماً في الفصل الاقتصادي هي الأكثر تقدماً في جميع الفصول، بما فيها الفصل العلمي التكنولوجي والفصل الثقافي التعليمي. الإشكال التاريخي في هذه المسألة أن المشروع النهضوي العربي لم تتح له الفرصة أبداً لأن يكون جزءاً من برنامج مؤسسي يشارك في وضعه السياسيون والعلماء والخبراء والاقتصاديون والتكنولوجيون، إلى جانب المفكرين والمثقفين، وإنما كانت المشروعات النهضوية العربية (بصورة مجازية) اجتهادات ورؤى من طرف المفكرين والمثقفين، وكأنهم يريدون استعادة عصر التنوير. هذا في حين يعمل السياسيون مابدا لهم وحسب اختياراتهم هم.

فات الكثير أنه في غياب الديمقراطية والمؤسسات المعبرة عن رؤية المجتمع تبقى كثير من الآراء مجرد اجتهادات ذات طابع فردي لم تخضع لاختبارات الرأي الآخر. وقامت الحكومات بالأسلوب نفسه حين أخذت تفرض رؤيتها في التحديث ورؤية موظفيها في تطوير المجتمع والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وفق برامج إما منقولة ومقتبسة بتصرف سيء، وإما مفروضة لاعتبارات اقتصادية وسياسية من الخارج، وإما اجتهادات فردية أو مرحلية لا ينتظمها رابط يعزز من تماسكها. وفي جميع الحالات كانت مشاركة المجتمع ومشاركة النخبة من العلماء والمفكرين والمثقفين والاقتصاديين والتكنولوجيين محدودة للغاية أو واقعة تحت تأثير الضغط السلطوي والسياسي. فغاب الفكر الاقتصادي العربي وتلاشت كل الاختراقات الاقتصادية الممكنة.

من جهة أخرى، فإنه من غير الممكن البحث في قضايا مفصلية مثل الفقر والجهل والمرض والبطالة والشرائح المهمّشة وأعمار الأرياف والبوادي والقرى إذا كان النمو الاقتصادي متعثراً ومحدوداً، ذلك أن مواجهة هذه القضايا يتطلب استثمارات مالية وبشرية لا تتحقق الا مع النمو الاقتصادي المتصاعد باضطراد، وهو ما لم يتحقق لأي قطر عربي باستثناء الأقطار النفطية وبدرجات متفاوتة. الموضوع الاجتماعي يتحرك بالتداخل مع الموضوع الاقتصادي؛ وبالتالي فإن دور منظمات المجتمع المدني ودور المثقفين والعلماء في تصعيد وتيرة العمل الاجتماعي في مساحات معينة يحتل أهمية كبيرة. غير أن الاحباطات السياسية والاقتصادية من شأنها أن توهن الروح الجماعية التي يمكن أن تذكيها جهود منظمات المجتمع المدني.

إن الأزمات الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تدفع بالتركيبة الاجتماعية إلى الخلف من حيث لجوء المجتمع إلى تركيباته وتجمعاته الأكثر بدائية وأقل عصرانية وحداثة. كما ان غياب حقوق الإنسان والديمقراطية من شأنها أن تمنع الشفافية والمساءلة، وبالتالي أن تدفع نحو دخول المجتمع في مسارات مليئة بالفساد والرشوة التي تنعكس بدورها مرة ثانية على الأداء الإقتصادي. إن مؤشر الأداء لحقوق الإنسان، وهي مشتقة من التنمية البشرية والصالحية الأقل فساداً، هي أقل من (٣) في الأقطار العربية [المؤشر المثالي (١٠)]: مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة الناتج المحلي إلى النصف أو الثلث أو الربع نتيجة للفساد المتأتي عن عدم استطاعة المجتمع مساءلة السلطة وعدم قدرته على التأثير عليها. وهكذا، فإن المجتمع العربي يستهلك أكثر من (٦٠٪) من جهده وعمله وماله وزمانه للتعويض عن نتائج غياب حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهي

كلفة مرتفعة للغاية، كان لها وسيبقى لها دور أساسي في زيادة الفجوة الحضارية بين الاقليم العربي والأقاليم المتقدمة في أوروبا أو أمريكا أو اليابان. لقد بلغت هذه الفجوة الآن ما يقرب من (١٢٠) إلى (١٥٠) سنة بعد ان كانت في السبعينيّات من القرن الماضي من (٧٥) إلى (١٠٠) سنة. هذه الإشكالية تنعكس مباشرة على المشروع النهضوي العربي. هل مسألة حقوق الإنسان تتبع الفصل السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم القانوني؟ ان الفصول متداخلة ومتراكبة جدلياً. وهكذا يجب أن يكون دور المفكرين والمثقفين والعلماء في رؤيتهم ومعالجتهم وتعاملهم مع المشروع النهضوي العربي.

الفصل العلمي التكنولوجي

وإذا كان الفصل الاقتصادي يمثل العمود الفقري لمشروع النهضة، فإن الفصل العلمي التكنولوجي يمثل الركيزة الأساسية للفصل الاقتصادي، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الحديث، اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي أخذ يتسارع ليتحول إلى اقتصاد معرفة K-economy يقوم على ثقافة معرفية للمجتمع K-Culture في مجتمع معرفة K-Society.

إن السمة البارزة للدول المتقدمة والناهضة على حد سواء أن اقتصاداتها تقوم بالدرجة الأولى على الإنتاج السلعي والخدمي المتقدم حيث مدخلات العلم والتكنولوجيا تحتل المكانة الأولى في العملية الانتاجية وفي الاتصالات وفي تحريك الأموال وإجراء التعاقدات وتمويل الأنشطة الثقافية ومراكز الدراسات ونشر الكتب. وفي هذه الصدد فإن مدخلات العلم والتكنولوجيا تعمل على:

١- رفع القيمة المضافة للسلعة أو الخدمة.

٢- رفع القدرة التنافسية في السوق الدولي.

ج- الآفاق غير المحدودة للتنويع والابتكار والإبداع والاختراع والتركيب.

د- التفرد بالتكنولوجيات المتقدمة وما يترتب على ذلك من تطوير النفوذ الاقتصادي والسياسي.

هـ- القدرة المتزايدة على رفع مستويات التعليم والبحث العلمي والثقافة والفنون.

إن الأمثلة على الدور الحاسم لمدخلات العلم والتكنولوجيا لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل إن التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت منظومة لصنع الثقافات وتطويرها بشكل خارج عن المفاهيم الثقافية التقليدية. وتتضح أهمية العلم والتكنولوجيا عند دراسة الإنتاج الصناعي لكل من سويسرا أو اليابان أو سنغافورة أو الاتحاد الأوروبي، حيث يصل نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ١٣١٥٠ و١٣٨٢٥ و١٠,٠٠٠ و٧٠٠٠ دولار سنوياً على التوالي، مقارنة بالانتاج الصناعي لدول متواضعة كتركيا أو الفلبين أو العالم العربي، حيث نصيب الفرد من الانتاج الصناعي ٧٥٧ و ٣٦٤ و ٢٥٠ دولاراً على التوالي.

والحقّ أنّ المسألة العلمية التكنولوجية لا تقتصر أهميتها على الدور الانتاجي المباشر، وإنما تنهض بدور بارز في زيادة حجم الكتلة البشرية من العلماء والباحثين وخلق ثقافة علمية هائلة وزيادة كفاءة استخدام المرافق العلمية وتحسين اقتصاداتها. وهذه جزء أساسي من أركان النهضة والمشروع النهضوي برمتة. كذلك فإن زيادة الترابط بين المؤسسات الوطنية والأقطار العربية من شأنها أن تُعطي للمشروع النهضوي العربي عمقاً عربياً فاعلا، وبالتالي أن تكون عاملاً مساعداً في تحويل التراصف العربي إلى نظام متفاعل له ديناميته الخاصة. ومن شأن التشابكات أيضاً أن تتضمن اتفاقات متعددة وبرامج وسياسات تتيح ما يلي:

١- الاستفادة من براءات الاختراع.

٢- الدخول على المعلومات ونتائج الأبحاث.

٣- نقل التكنولوجيا.

٤- اختصار الفترات اللازمة لتحويل الابتكار العلمي التكنولوجي إلى سلعة تجارية.

٥- الاستفادة من اقتصادات الحجم في الأبحاث والتطوير.

٦- الدخول في البرامج الدقيقة التخصص وإمكانية تقاسم الأعمال.

وهذه مفردات الاقتصادات الحديثة في القرن الحادي والعشرين. غير ان من أهم سمات العالم العربي بأقطاره مجتمعة أو منفردة أنه لا يزال يعيش في مرحلة مختلفة للغاية. ولا تزال تفصل بينه وبين الحالة العلمية والتكنولوجية في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة مسافات شاسعة جداً وهوة زمنية متعاظمة. فمتوسط الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلاد العربية هو في حدود ٠,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بـ ٢,٥٪ إلى ٣٪ من الناتج المحلي للدول الصناعية السبع. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الفرق الهائل في الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية السبع نجد أن ما ينفق على البحث والتطوير في الأقطار العربية يقترب من (٥) دولارات للفرد في السنة مقابل (٥٥٠) دولاراً للفرد في السنة في الدول الصناعية، أي بنسبة ١ إلى ١١٠... أي أن نصيب الفرد من الانفاق على البحث والتطوير في العالم

العربي لا يصل إلى ١٪ من نظيره في الدول الصناعية. وبشكل عام، فإن اشكالية فصل العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي تتمثل فيما يلي:

* ضعف الاستثمار المالي البشري الوطني المشترك في العلم والتكنولوجيا، وهو في جميع البلدان العربية. والاستثمار أقل من الكتلة الحرجة اللازمة لاكساب دينامية فاعلة في العمل الاقتصادي الاجتماعي.
* سيطرة السياسي والثقافي التقليدي على العلمي والتكنولوجي، وضعف العلاقة المؤسسية بين صنع القرار وبين المدخل العلمي.
* هامشية دور العلماء والتكنولوجيين في السياسة والإدارة والثقافة والاعلام والتعليم .
* صغر حجم كتلة العلماء والتكنولوجيين في أي تخصص وعدم الوصول إلى الكتلة الحرجة اللازمة لانتاج مخرجات علمية وتكنولوجية يمكن أن تحدث نقلات نوعية في التنمية.
* ضعف مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير.
* غياب برامج وطنية وثنائية وقومية لتخفيض كلفة التعاون العلمي من خلال البرامج العلمية المشتركة.

ومهما تكن مثل هذه العناصر بعيدة عن الفكر والفلسفة والثقافة، إلا أنه ليس هناك من سبيل للقفز عنها؛ بمعنى أن الاستناد إلى قاعدة علمية وتكنولوجية قوية هو أحد الشروط اللازمة للنهوض ولبناء اقتصاد حديث ولبناء عوامل ربط وتماسك في الإقليم العربي. وتقوم شبكات المراكز العلمية والمؤسسات البحثية في الأكاديميا والصناعة والزراعة والبيئة العسكرية، بل في كل نشاط من نشاطات الحياة بدور رئيسي في هذا الاتجاه. وسيبقى الضعف العلمي والتكنولوجي واحداً من أهم آليات السيطرة والضغط على الإقليم العربي وإحباط مشروعه النهضوي والمحافظة على «تراصفيته» وخضوعه للشروط التي تفرضها الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الدولية.

الفصل التعليمي الثقافي

إن استكمال فصول المشروع النهضوي تقتضي النظر في الفصل التعليمي والثقافي على أسس جديدة. فالتعليم الحداثي هو في حالة تغير مستمر، وينتقل العالم إلى التعليم والتعلم الالكتروني تدريجياً، إضافة إلى تطوير أساليب التعليم الاعتيادي ومناهجه. هل يتطلب المشروع النهضوي تعليماً مختلفاً، تعليماً مغايراً لما قبل المشروع النهضوي؟ بالتأكيد نعم، فإن أنظمة التعليم التي سادت في المنطقة العربية على مدى القرن الماضي بأكمله اتسمت بالتكرار والتلقين وانعدام الحريات الأكاديمية وعدم الاهتمام بالتعلم والتعليم كفرصة لتدريب العقل على التفكير والإنسان على اكتساب المهارات، وبالتالي مواجهة الحياة؛ ليس في المعلومات التي اختزنها بقدر ما يواجهها بأدوات التحليل والتركيب العقلي القائم على قواعد العلم الحديث والمستفيد من مفردات التكنولوجيا السائدة. وهكذا يعمل التعليم على رفد المشروع النهضوي بالافراد والمؤسسات القادرة على البناء والنهوض المادي والعلمي والفكري.

ولأن ثورة المعلومات وثورة الاتصالات أخذت تجتاح كل مرافق الحياة، بما في ذلك المدرسة والجامعة والمركز العلمي والإدارة الحكومية، فإن المشروع النهضوي يتطلب نمطاً تعليمياً مناظراً. الاشكالية الكبرى هنا أن النهضة الحديثة، نهضة القرن الحادي والعشرين، تتطلب تعليماً وعلماً عالي النوعية عالي المستوى؛ وبالتالي فهو مرتفع الكلفة ومرتفع الاستثمارات، وهو أمر يحول بطء النمو الاقتصادي عن مواجهته. فإذا كان معدل الانفاق على الطالب الجامعي يتراوح في الأقطار العربية بين (١٢٠٠) إلى (٢٠٠٠) دولار، مقابل ما يقرب من (١٠) آلاف أو يزيد في الدول الصناعية والدول الناهضة، والانفاق على الطالب في التعليم الأساسي في حدود (٢٠٠) دولار سنوياً في الأقطار العربية، مقابل (٢٠٠٠) دولار ويزيد في الدول الصناعية والناهضة، فأي تعليم يمكن أن يحقق الأول مقابل الثاني؟ من هنا فإن بناء اقتصاديات داخلية للتعليم في الوطن العربي بأقطاره المفردة أو ثنائية أو مجتمعية هو أحد الشروط الأساسية لكي يصبح التعليم قادراً على المساهمة في المشروع النهضوي بالنوعية والسرعة المطلوبة. وهذا يتطلب النظر في معادلة الموارد والسكان والنظر في الهرم السكاني كما فعلت الصين وتحاول أن تفعل الهند وغيرها.

ماذا بقي للثقافة في المشروع النهضوي؟ في اعتقادنا أن ما بقي الشيء الكثير، ولكن على أسس نهضوية حداثية. فليس المطلوب من المفكرين والمثقفين الاستغراق في إعادة بناء النماذج النهضوية السابقة، بما فيها النهضة الأوروبية وعصر التنوير. فذلك أمر قد تجاوزه الزمن وتجاوزه العالم وحتى تجاوزه الإنسان العربي ليس في تفاصيله مشياً على الاقدام، وانما تحمله الأحداث بأسرع كثيراً مما كان الأمر في القرن الخامس عشر والسادس عشر وحتى القرن الحالي. كما أن الاستغراق في عملية التأصيل التي استنفدت جهود المئات بل الآلاف من المثقفين في اعتقادنا تسير في طريق مسدود لأسباب عدّة:

الأول: أن التأصيل الذي ذهب

اليه المفكرون والفلاسفة في عصر التنوير الأوروبي كان سببه بالدرجة الأولى سيطرة الكنيسة على الدولة؛ وبالتالي كان لا بد من استجابة للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي بدأت تظهر بوادرها، وكان لا بد من ارجاع الأمور إلى أصولها حتى يتم تفكيك القبضة الكنسية على مقاليد الدولة ومفاصل المجتمع ومسارب الثروة والسلطة. وهذا أمر لا يواجهه العالم العربي؛ إذ ليس هناك من حكم ثيوقراطي بالمعنى التقليدي.

الثاني: أن التأصيل الذي يعود إلى مسافات زمنية طويلة يفقد دوره في التأثير ويصبح مجرد تمرين أكاديمي بسبب من عدم إمكانية الربط والقياس بشكل مقنع.

الثالث: أن الجهود الفلسفية والفكرية التي بذلها مثقفو عصر التنوير كانت تسير جنباً إلى جنب مع الاكتشافات العلمية والاختراعات وتطوير الآلات والمعدات واكتشاف الطاقة وتحويل وسائل الانتاج، وبالتالي كان لهذه التغيرات الدور الحاسم في النهوض، وكان للتأصيل دور مساعد ومفسر ومساند. أما في الحالة العربية فإن الكثير من المثقفين والمفكرين يرون التأصيل ضرورة وشرطاً سابقاً للانتقال للعصر العلمي، وهو ما لم يقع في أوروبا أو سواها. إن أحداً لا يرجع إلى أعماق التاريخ ليبدأ الشوط من أوله تماماً. والانتقال إلى العصر العلمي لا يقع الا بالانخراط الفعلي في مفردات العلم والتكنولوجيا والإنتاج القائم عليها.

الرابع: أن هنالك دولاً كثيرة نهضت دون إيغال مثقفيها في عملية التأصيل والرجوع إلى نقطة البداية التاريخية. فالسويد وفنلندا وإسبانيا والبرتغال وقبرص ودول أمريكا اللاتينية نهضت متأخرة نسبياً. ومع ذلك لم تعد إلى التأصيل الذي يفكر فيه مثقفونا؛ بل ان بلداً إسلامياً مثل ماليزيا وهي من البلدان الناهضة المتميزة لم تنخرط تلك الانخراطات التاريخية التأصيلية حتى تصل إلى ما وصلت إليه.

إن الفصل الثقافي لا يكتمل دوره ولا يحافظ على أهميته إلا إذا تحول إلى دور حضاري؛ أي خدمة مفردات النهوض المعاصرة، وبالتالي إبداع الثقافات والمفردات الثقافية التي يمكن أن تجعل فصول المشروع النهضوي جزءاً من ضمير الأمة وتفكيرها وثقافتها.

وهذا يعني أن يتحول الخطاب الثقافي إلى دعوة للتغيير الحضاري، أي تحويل المثل والقيم السائدة إلى قيم جديدة تعزز من عملية النهوض.

ألا تتطلب المفردات السياسية، من أمثال الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والاعتراف بالآخر، ثقافات جديدة أو متجددة تصبح جزءاً من ثقافة المجتمع وثقافة المؤسسات وثقافة الأفراد؟

ألا تتطلب مفاهيم التشابك العربي العلمي والمعرفة وبرامجه مفاتحات واقترابات ثقافية تختلف عن ما ساد المنطقة خلال القرن الماضي من «هبّات» وحدوية و«عواصف اندماجية» لا تقوم على علم أو فكر أو منطق؟ وكيف تكون هناك سيادة للقانون دون أن يكون ذلك جزءاً من ثقافة المجتمع وقيمه العليا بدلاً من القيم السائدة المتمثلة بالمحسوبية أو الشطارة أو القرباوية؟

وإذا كان النمو الاقتصادي هو العمود الفقري للمشروع النهضوي، فإن العمل الانساني العضلي أو الذهني هو الوقودُ الفعلي لآلة الاقتصاد. فأي ثقافة يحتاج إليها المجتمع الوطني والقومي عموماً لهذه الغاية؟ ومن يطور هذه الثقافات ويتعامل معها ليصبح العمل والانتاج والانجاز هو القيمة العليا في سلم القيم الاجتماعية العربية بدلاً من التباهي بالقول والخطابة أو الفخر بما هو ليس قائم؟

أما ثقافة العلم وثقافة العقل العلمي والتكنولوجي فهي واحدة من أكبر الإخفاقات العربية على مدى القرون، ولا تزال كذلك حتى تتغير مفاهيم الثقافة المجتمعية لدى المثقفين أنفسهم ليساهموا في تغييرها لدى المجتمع.

وخلاصة القول: إن المشروع النهضوي الحداثي لا يتحقق الا على ركائز حضارية واضحة المعالم شديدة التطور سريعة التغيير وتتأثر بالعوامل الإقليمية والعولمية، وإن الفصل الثقافي هو واحد من فصول المشروع النهضوي، إذا تحولت الثقافة إلى ثقافة النهوض المعاصر: ثقافة المفردات السياسية المعاصرة، والمفردات الاقتصادية، والمفردات العلمية والتعليمية، والتكنولوجية والقانونية المعاصرة.

إن المشروع النهضوي بحاجة إلى جهود العلماء والمفكرين والمثقفين والسياسيين ورجال الأعمال وأفراد المجتمع ليعملوا بالتآزر والتواكب على فتح الفصول الخمسة للمشروع النهضوي. وعلى الفكر والثقافة أن يواكب الحاضر ويستشرف المستقبل قبل كل شيء حتى يُصبحَ المشروع النهضوي قابلاً للتحقيق في المستقبل القريب. ■■

العلاقات العربيّة الصينيّة:
نحو شراكة استراتيجيّة

دة. منى مكرم عبيد*

على الرغم من أن التطورات التي ترتبت على سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار المعسكر الشيوعي قد أنهت عصر القطبية الثنائية، لتفسح المجال بعد ذلك لبروز نموذج القطب الواحد ممثلا في الولايات المتحدة، إلا أنها أفضت أيضاً إلى الحديث عن أقطاب أخرى من المحتمل بزوغ شمسها في سماء النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

وتشكل الصين إحدى أقوى الدول المرشحة لان تغدو قطباً في النظام الدولي لمرحلة ما بعد عصر الثنائية القطبية. والواقع أن للحديث عن ارتفاع مكانة الصين في النظام العالمي الجديد خصوصية شديدة تنطلق من اختلاف ثقافتها عن تلك الخاصة بالقوى الأخرى المرشحة؛ كما أن هذه الثقافة تشكل جانباً مختلفاً عن ثقافة القطب المهيمن حالياً ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا لما رُوج له في إطار مسمى صراع الحضارات في عالم ما بعد القطبية الثنائية، برزت الصين باعتبارها إحدى الحضارات المرشحة للدخول في صراع مع الحضارة الغربية.

إن ترشيح الصين إلى موقع الأقطاب الرئيسية في النظام الدولي، في أعقاب ما يعتقد بأنه مرحلة تحول تعيشها العلاقات الدولية حاليا في ظل تفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية، إنما يعود إلى عوامل أساسية عدة، منها ما يتعلق بالموقع الجغرافي ومنها ما يتصل بوضع الاقتصاد الصيني.

يتمتع الموقع الجغرافي للصين بأهمية استراتيجية بالغة. فضلاً عن ذلك، فإن للصين شبكة قوية من التحالفات الإقليمية خاصة مع روسيا؛ كما أن علاقتها بالدول الشرق أوسطية مميزة. وتعد الصين في السياق نفسه قوة إقليمية ودولية كبيرة؛ فهي من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، والأهم من بين اللاعبين في النظام الإقليمي الآسيوي. إضافة إلى ذلك، فإن الصين ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلو متر مربع؛ وهي أكبر دولة

---

* أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ عضو مجلس أمناء المنتدى.

في العالم من حيث عدد السكان الذين يبلغ تعدادهم بحدود مليار و٢٠٠ مليون نسمة. من جانب آخر، يعد الاقتصاد الصيني ثاني أقوى الاقتصادات على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة؛ بل إن تنامي قوة الاقتصاد الصيني خلق تحديات كبيرة للكثير من الاقتصادات، الكبيرة منها والصغيرة. فقد استطاعت الصين إغراق عددٍ كبير من الأسواق في أنحاء شتى من العالم.

إن من شأن هذه المكانة الرفيعة للصين على الصعيدين الدولي والإقليمي أن تجعل من توثيق العلاقات العربية الصينية قضية ملحّة، ليس فقط على الصعيد السياسي، باعتبار أن مواقف الصين أكثر عدالة بالمقارنة مع الموقف الأمريكي، بل على الصعيد الاقتصادي أيضاً، إذ إن إمكانات التعاون الإقتصادي العربي مع الصين توفر مزايا كبيرة للاقتصادات العربية النامية.

وللعرب عَلاقات تاريخية مع الصين تعود إلى قرون عدة خلت. فالسياق التاريخي يشير إلى وجود عَلاقات مميزة جمعت بين حضارتي مصر الفرعونية وبلاد ما بين النهرين البابلية من جانب، والحضارة الصينية القديمة من جانب آخر: الأمر الذي يعطي نوعاً من العمق للعلاقات الراهنة بين الطرفين ويدفع بهما إلى الرغبة في تحقيق مزيد من التقدم وصولاً إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الكاملة.

أما في العصر الحديث فإن العلاقات العربية الصينية ترجع إلى بدايات القرن الماضي. وقد اعترفت بعض الدول العربية بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وراحت منذ ذلك الحين تدعم جهودها لتتبوأ موقعها في الأمم المتحدة. وتواصل هذا الدعم حتى تم لها ما أرادت بالفعل عام ١٩٧١. من ناحية أخرى فإن انهيار عصر القطبية الثنائية فسح المجال لتنامي العلاقات العربية الصينية بعد أن جاء النظام العالمي الجديد بمرونة ودرجة عالية من السيولة في العلاقات الدولية، على العكس مما كان سائداً في عصر الحرب الباردة، حيث إن إقامة علاقات قوية مع المعسكر الشرقي كاد يعني تلقائيا الدخول في عداء مع المعسكر الغربي؛ والعكس صحيح أيضاً. وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الدول العربية والصين تصاعد معدّلها بشكل لافت مع نهاية القرن العشرين، فوفقا لتقرير أعدته الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، حققت دول عربية كثيرة زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري مع الصين في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٨. ويأتي في مقدمة هذه الدول السودان بنسبة ٦١,٩ بالمئة، وتليها المغرب بنسبة ٣٥,٦٪، ثم الكويت بنسبة ٢٦٪.

ومما يدعم فرص تنامي العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر بين الدول العربية والصين تمتّع البنية الاستثمارية في الصين بقدرة استيعابية كبيرة، في ظل سياسة الانفتاح الرصينة التي تتبعها الحكومة الصينية. وجدير بالإشارة في هذا الإطار أن الصين كانت قد تلقت ما قيمته أكثر من ٦٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٣، وهي الفترة التي توسعت فيها الصين في إقامة المناطق الاقتصادية الحرة: الأمر الذي شكل أحد الأسباب الرئيسية في نجاح تجربة التنمية في الصين. ولعل من أهم مؤشرات هذا النجاح هو ما شهدته المنتجات الصناعية من نجاح: فبعد أن كانت تشكل نحو ٥٠٪ من صادرات الصين عام ١٩٨٠، فإنها أصبحت تشكل حوالي ٩٠٪ في عام ١٩٩٢.

وثمة جانب ينبغي ذكره هنا، وهو أن السياق التاريخي للحضارة الصينية يجعل من إقامة شراكة عربية صينية أمراً يحظى بالقبول في كل أرجاء العالم العربي، بسبب خلو الماضي الاستعماري الذي عانت منه معظم الدول العربية على يد الدول الغربية من أي وجود للصين، على عكس الحضارة الغربية. إضافة إلى ذلك، فإن تجربة الصين في النمو، التي بدأت في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأت فيه تجربة التنمية العربية، يمكن أن تشكل نموذجاً للدول العربية، وهو ما يشكل أيضا أحد عوامل التلاقي العربي الصيني.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تدفع في سبيل تعميق العلاقات العربية الصينية، فإن الجانب السياسي في هذه العلاقات يبدو على درجة عالية من الأهمية: إذ إن الموقف الصيني تجاه القضايا العربية اكثر عدالة من الموقف الأمريكي. ونحن هنا نتحدث بشكل خاص عن الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا الوضع بالغ الحساسية بالنسبة للعالم العربي انطلاقا من عاملين: الأول يتمثل في أن السمة الأساسية للنظام الدولي الراهن تتجسد من خلال كونه عصر التحالفات والكيانات الكبيرة؛ مما يعني أهمية التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة على الساحة

الدولية. أما الثاني فيتمثل في أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل القضية المحورية للنظام العربي برمته. والصين تتخذ موقفا داعما للحقوق العربية في هذا الصراع.

ويؤكد هذان العاملان أولوية تدعيم العلاقات العربية الصينية من حيث محاولة إسناد مكانة العرب على الصعيد الدولي وخلق علاقات متميزة مع أحد الأقطاب المهمة فيه؛ ومن حيث تدعيم الموقف العربي في الصراع مع إسرائيل، خاصة في المرحلة الحالية، بعد أن دخلت القضية الفلسطينية - إثر عملية الاجتياح الشامل التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية المتطرفة بزعامة شارون لأراضي السلطة الفلسطينية في التاسع والعشرين من آذار/مارس الماضي - مرحلة خطيرة تهدّد لا بنسف كل ما تم إنجازه على صعيد عملية التسوية السياسية فحسب، بل كذلك بضياع حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي تحظى بها قضية تدعيم العلاقات العربية الصينية على نحو ما عرضنا، يفتقر العرب إلى خُطة تحدد كيفية تنمية هذه العلاقات. والواقع أن هذه المشكلة ناجمة عن تخبط التحرك العربي في النظام الدولي، وعدم وجود خطط استراتيجية لخلق آليات فاعلة لهذا التحرك، والتمترس في خانة رد الفعل بشكل دائم.

إن هذا الوضع - أعني التخبط العربي على الصعيد الدولي من ناحية، وأهمية وجود علاقات عربية صينية من ناحية أخرى - يحتم ضرورة انصراف المجتمع الثقافي العربي إلى وضع الخطط الملائمة لاستنهاض العلاقات مع الصين، ليس من أجل تنمية هذه العلاقات فحسب، وإنما أيضاً بقصد خلق شراكة استراتيجية معها. وقد وضع تقرير الجامعة العربية السالف الذكر بعض المتطلبات الأساسية لتدعيم العلاقات مع الصين. ولعلّ أهم ما جاء في هذا التقرير ضرورة تكثيف التعاون التجاري والتكنولوجي بين الدول العربية والصين.

والواقع أن هنالك الكثير من الاتفاقات بين معظم الدول العربية والصين لتدعيم العلاقات المشتركة بين الطرفين. لكنّ ثمة غياباً لآليات تنفيذها؛ الأمر الذي يجعل منها حبراً على ورق. ولكي يتم تفعيل تلك الاتفاقات،لا بد من وجود آليات محددة لتنفيذها، مع ضرورة أن تكون هناك لجان عليا مشتركة بين الجانبين من أجل وضع هذه الاتفاقات موضع التطبيق.

وتمثل مبادرة «المنتدى العربي الصيني» إحدى الأفكار الجديدة لتفعيل عملية التواصل بين العرب والصين؛ لكن المهم كيفية تفعيل هذا المنتدى بهدف اخراجه من الإطار النظري.

وإذا كان الواقع يدفع في سبيل تدعيم العلاقات العربية الصينية، فإن المستقبل أيضا يؤكد ضرورة تفعيل هذه العلاقات؛ إذ إن للصين مصالحها البعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة في مصادر الطاقة المتوافرة في منطقة الخليج العربي.

وحين نقول إن المطلوب ليس فقط تدعيم العلاقات العربية الصينية وإنما الوصول بها إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية، فإن ذلك لا يستند فقط إلى طبيعة المصالح المتبادلة وحاجة البلدان العربية إلى دعم في إطار الصراع مع إسرائيل، وإنما يستند كذلك إلى وجود أسس توافق بين الطرفين تتمثل في رفضهما لفكرة هيمنة قطب واحد بمفرده على العلاقات الدولية، وتأكيد استقلالية الشؤون الداخلية لكل الدول.

وفي سياق الحديث عن شراكة عربية صينية، لعل من المهم تأكيد أن شبكة العلاقات الإقليمية للصين تكمل شبكة العلاقات العربية في آسيا أو تتقاطع معها. ونشير في هذا الصدد إلى ما يرتبط به كل من باكستان وإيران على وجه الخصوص وروسيا من عَلاقات قوية مع الدول العربية. وهذا يبرز وجود توافق عربي صيني ليس فقط على الصعيد الدولي، لكن أيضاً في سياق التفاعلات الإقليمية.

ولا بد من التأكيد أيضاً أن تدعيم العلاقات مع الصين بالنسبة للدول العربية يشكل البديل على ما يبدو لعدم التوافق العربي في كثير من الأحيان مع الولايات المتحدة. فالصين، على سبيل المثال، تُعدّ إحدى المصادر المهمة للسلاح التي يمكن أن يلجأ إليها العالم العربي.

هنالك ضرورات كثيرة، إذاً، لتفعيل عَلاقات الدول العربية مع الصين التي يقطنها زهاء ٥٠ مليون مسلم يشكلون بمجملهم امتداداً للحضارة العربية الإسلامية. لكن المهم أولاً أن يكون لدى العالم العربي خُطة واضحة لتحقيق هذا التفعيل، الذي يُعدّ مصلحة استراتيجية للعرب وذا أهمية بالنسبة للصين. ■

مداخلة
في
المؤتمر المصرفيّ العربيّ لعام ٢٠٠٢

أ. خوجلي أبو بكر*

لعل ما يستلفت النظر أن ملتقانا هذه المرة مرتبط بحالة التغير الذي يحيط بالأوضاع الكلية من حولنا. إن فكرة التغير ليست حالة جديدة. لقد فطن لها الفلاسفة الإغريق الذين أمعنوا النظر في قضايا الكون والحياة. ولعل أبلغ من عبر عنها قبل أكثر من ألفي سنة كان فيلسوف أثينا هرَقليطس في كلماته الخالدة التي انحدرت إلينا عبر تعاقب الزمن: «كل ما حولنا يتغير؛ انك لا تعبر النهر نفسه مرتين. الحقيقة الباقية التي لا تتغير هي استدامة حالة التغير ذاتها». الأمر ليس جديداً كما ذكرت؛ الجديد هو الانتقال من مرحلة السرعة إلى مرحلة التسارع From speed to acceleration في وتائر التغير. واستطيع القول بيقين جازم إننا نحن الجالسين هنا في هذه القاعة شهدنا خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى نهاية القرن العشرين معدلات من التغير تمثل أضعاف ما شهدته الأجيال التي عاشت خلال الفترة ١٧٠٠ - ١٩٥٠. وأكتفي بهذا القدر مقدّمةً لمداخلتي.

برز من مداولات هذا الملتقى خيط من التشاؤم، تمثل في التركيز على القوى الطاردة للاستثمار، وترديد ممل لسلبيات الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية. سأتحدث بشيء من التفاؤل، وهو تفاؤل مدرك، لا يستمد شحنته من الأماني الساذجة؛ بل يستند إلى مجموعة من الحقائق الموضوعية، ومن الرصد المثابر والتحليل الصبور لبضعة آلاف من البيانات والمعلومات المتجددة والمتغيرة في القواعد الإحصائية الخاصة بالأوضاع الاقتصادية في دولنا العربية.

لقد حدث تطور كبير في بيئة الأعمال والاستثمار في الوطن العربي. وحين أتحدث عن الوطن العربي في إطار الموضوع الذي نحن بصدده، فإنني أتحدث عن التيار الغالب في دولنا العربية، مستثنياً الأوضاع المتردية في الأرض المحتلة (بكل ما تحمل من معاني الجسارة والبشارة)؛ كما استبعد الوضع الاستثنائي في العراق، وكذلك الوضع الخاص في الصومال حيث لا تتوافر بيانات يمكن أن يُستند إليها أو يعتد بها.

على الصعيد السياسي هنالك ظاهرة الانتقال السلس في موقع السلطة السيادية وفي مواقع السلطة التنفيذية في دولنا العربية؛ وميل متدرج إلى ممارسات الاشراك والمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع تتمثل في الانتخابات الوطنية والمحلية ومجالس الشورى والتناصح؛وتزايد في الاعتراف بدور المجتمع المدني والمرأة والشباب والصحافة المستقلة. هذه كلها مؤشرات ايجابية في اتجاه النضج الذي يفضي إلى رشاد مسيرة الحياة العربية. لقد انتهت إلى غير رجعة مرحلة استلاب الحكم بالدبابة والبندقية. والحالات القليلة المتبقية في مجتمعنا في طريقها إلى الزوال في المستقبل القريب. من ناحية أخرى فإن دمشق والرباط والقاهرة والخرطوم ودبي والدوحة والمنامة وصنعاء وغيرها من مدننا العربية تظل من أكثر مدن العالم من حيث السكينة والأمان. من ناحية أخرى، هناك تحسن كبير في

* مدير دائرة العمليات وتنمية الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ عضو المنتدى.

معالجة قضايا الحدود البينية على نحو ما تم بين اليمن وعُمان والإمارات، واليمن والسعودية، والسعودية والكويت، وقطر والبحرينك فضلاً عما تم بشان معالجة قضايا الحدود وبؤر النزاع الأخرى مع قوى التخوم الإقليمية. وتشهد على ذلك الترتيبات التي تمت بين اليمن وإريتريا، والسودان وإريتريا وأثيوبيا ويوغندا؛ وسورية وتركيا، والمغرب وإسبانيا؛ وموريتانيا والسنغال. إن لمعالجة هذه القضايا أثر كبير على الاستثمار من حيث استنهاض جاذبية البلد، وكذلك من حيث إعادة تخصيص الموارد التي تهدرها نزاعات الحدود.

على الصعيد الاقتصادي، اعتمدت جميع دولنا العربية نموذج اقتصاد السوق، مع فهم وتقدير متفاوتين للمحاذير المرتبطة بقوى الانفتاح وآلياته، وتأثيرات الصدمات الخارجية على اقتصاداتها الوطنية. هذا التشابه في الأنظمة الاقتصادية كانت له نتائجه الإيجابية التي من أهمها ظاهرة التحسن في تخصيص الموارد. ويبين رصدنا للأوضاع الاقتصادية لعام ٢٠٠١ أنه، على الرغم من حالة الكساد والتراجع الكبير في الأداء الاقتصادي العالمي، بلغ متوسط النمو في دولنا العربية حوالي ٣.٩٪ مقارنة مع ٤,٢٪ عام ٢٠٠٠؛ وأن المؤشر المركب الذي يقيس مدى التحسن والتراجع في مناخ الاستثمار انخفض من ١,٢ إلى ٠,٧ ويعكس هذا الانخفاض في الحالتين إيجابية نسبية في رد الفعل للصدمات مقارنة بنسب التراجع في معدلات النمو والمؤشرات المعتمدة في الاقتصاد العالمي. لقد وصل تراجع معدلات النمو ذاك إلى الصفر، والى ما دون ذلك، منعكساً في معدلات النمو السلبية في بعض الدول، أو في بعض قطاعات اقتصاداتها الرئيسية. وفي ذلك دلالات مهمة، من أبرزها وجود عازل يحمي أغلب اقتصاداتنا العربية من بعض مكونات الصدمات الخارجية، على نحو ما لاحظنا عام ١٩٩٨ إثر الهزة التي اكتسحت اقتصادات «النمور» الآسيوية. من الناحية الأخرى، هنالك حالات تعكس تحسناً متزايداً في إطار تراجع العجز في الموازين الداخلية والخارجية، والسيطرة على التضخم الذي انحسر عام ٢٠٠١ إلى أقل من ٨٪ في خمسَ عشرة دولة عربية. وقد انعكس كل ذلك في استقرار أغلب العُملات الوطنية في الدول العربية، بعد أن وصلت أو شارفت على الاقتراب من قيمتها الحقيقية التي شوهتها فيما سبق السنوات العجاف التي تأتت من بؤس التنظير وسوء الإدارة.

من ناحية التطوير التشريعي والمؤسسي، فقد استكملت أغلب الدول العربية التشريعات الخاصة بالاستثمار والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. كما قام بعضها بتطوير تلك التشريعات وتنقيحها، وإبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي؛ فضلا عما اتخذته من إجراءات لتطوير الأجهزة المعنية بتشجيع الاستثمار. وانعكس ذلك في الارتقاء بخدمات الترويج واعتماد تقنيات أفادت من الخبرة المكتسبة دوليا من أساليب تسويق القطر والترويج لقطاعات الأولوية وللفرص الاستثمارية التي بينت الدراسات الأولية جدواها الفنية والاقتصادية وسلامتها المالية.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية، اتخذت أغلب الدول العربية إجراءات لتنمية الموارد البشرية وحسن تأهيلها وإعدادها من خلال تطوير المناهج والبرامج التعليمية. وقد قام عدد منها بتيسير انسياب أدوات التكنولوجيا المتقدمة بإعفائها من الرسوم الجمركية وإعفاء المؤسسات التدريبية من ضرائب أرباح الأعمال. كما قامت دول أخرى بإنشاء قرى علمية وتكنولوجية وترتيبات للأداء الإلكتروني في مؤسسات الدولة والأجهزة المرتبطة بخدمات الجمهور.

إن جوانب التحسن التي أشرت إليها لا تعني أن الأمور وصلت غايتها من حسن الأداء؛ فالمنافسة على جذب الاستثمار تشابه ما يسميه العسكريون «التصويب نحو هدف متحرك». هنالك جهود كبيرة مطلوبة وحاجة ملحة للركض لكي ندعم قوة مواقعنا التنافسية؛ بل ربما لمزيد من الركض في المستقبل للحفاظ على تلك المواقع.

وفي مجال الإجابة عن طروحات الذين أشاروا إلى قلة المشروعات في المنطقة، أود الإشارة إلى أن الدول العربية تزخر بأعداد متزايدة من المشروعات المستقطِبة للرساميل والتمويل الإقراضي. ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى ما تتضمنه خطة التنمية السعودية الجارية من مشروعات في مجال الطاقة والتوسع في الخدمات النفطية، واستغلال الموارد المنجمية، كمشروع مناجم الجلاميد الذي يحوي أكبر مخزون للفوسفات في العالم؛ واستغلال خامات الحديد والخارصين (الزنك) والنحاس والبوكسايت والمنغنيز وما يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية وزيادة الطاقة الساحبة؛ فضلا عن مشروعات التوسع والتحديث الزراعي ومشروعات إحلال تجهيزات منشآت التخزين، وتوافر أكثر من ٣٠٠٠ فرصة للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية. ونشير في بقية دول الخليج العربية إلى برامج الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية والصناعات المرتبطة بالمعلوماتية والتطوير التكنولوجي والإدارة الإلكترونية. وفي السودان نشير إلى منشآت الري والطاقة الكهربائية المائية وخطوط الإمداد

الكهربائي والتوسع في الخدمات النفطية والصناعات الهندسية وصناعة السكر والنسيج؛ كما نشير في مصر إلى برامج الإعمار في المناطق الجديدة؛ وفي الجزائر إلى مشروعات الغاز وتنفيذ عدد من مشروعات الإسكان الكبرى؛ وفي تونس إلى استكمال برامج السدود والمناطق الصناعية؛ وفي المغرب إلى تنمية الثروة السمكية؛ إضافة إلى تصنيع الحديد في موريتانيا، وتحديث صناعة النسيج في سورية، واستغلال ثروات البحر الميت في الأردن؛ وغير ذلك مما تتضمنه برامج التنمية والاستثمار في الدول العربية؛ فضلا عن برامج الخصخصة ومشروعاتها المعتمدة في دول المنطقة، وما سينبثق من برامج ومشروعات كثيرة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإعادة تأهيل البنى التحتية بعد استقرار الأوضاع في العراق.

ولعل الفرصة سانحة لتذكير الإخوة في المصارف العربية بشركات الاستثمار العربية المشتركة المتخصصة التي أنشئت بمشاركة دول المنطقة خلال ربع القرن المنصرم. وكانت عشر من هذه الشركات قد تجمّعت مؤخراً في إطار تنسيقي للتعريف بخدماتها والعمل على توسيع قاعدة استثماراتها.

تعمل ثلاث من هذه الشركات في مجال الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، وهي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (أكوليد) والشركة العربية لمصائد الأسماك؛ واثنتان منها في كل من مجال الصناعات الاستخراجية وخدمات الضمان والتمويل، وهي الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للبوتاس والشركة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ إضافة إلى الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، والشركة العربية للاتصالات الفضائية. إن هذه الشركات تمثل رافداً مهماً للمشروعات وللمساهمة في التمويل؛ كما أن لبعضها خبرة واسعة في التنظيم والإدارة وتعبئة الموارد في مجال اختصاصها.

قد لا يتسع الوقت للحديث عن القضايا المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضرورة توفير الشروط الموضوعية والترتيبات التنظيمية لاستقطاب هذه الموارد. واكتفي بالتذكير بأن حصة الدول العربية منها سنويا تتأرجح حول ١٪. وهو أمر يتطلب التداول بشأنه جلسة عمل مستقلة. وآخر قولي: ﴿ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾. ■

زيارة وفد جمعية الاقتصاديين النمساويين إلى الأردن

الإثنين ٢١/١٠/٢٠٠٢



أقام منتدى الفكر العربي لقاءً خاصاً/حفل استقبال بمناسبة زيارة وفد جمعية الاقتصاديين النمساويين إلى الأردن. وقد عقد اللقاء، الذي حضره السفير النمساوي لدى البلاط الملكي الهاشمي، في الساعة الثامنة من مساء الإثنين ٢١/١٠/٢٠٠٢ في فندق ميريديان/عمان.

افتتح الأستاذ الدكتور هُمام غصيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج/نائب الأمين العام، اللقاء بالترحيب بالزوار بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن سمو رئيس المنتدى وراعيه الذي كان يسره حضور هذا اللقاء لولا انشغاله بمهمات خارج البلاد؛ وكذلك بالنيابة عن أمين عام المنتدى وأعضائه والعاملين في الأمانة العامة. وقد بيّن الدكتور غصيب أن الغرض من اللقاء هو فتح المجال لحوار حرّ ومتنوع يتم من خلاله تبادل وجهات النظر بين الجانبين حول الأمور التي تحظى باهتمامهما.

بعد ذلك تم تعريف الضيوف بالمنتدى، التي جاءت ولادته قبل إحدى وعشرين سنة بمبادرة كريمة من الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، وبدعم من خمسة وعشرين مفكراً عربياً.



وقد أوضح الدكتور غصيب أن المنتدى من بناة الجسور: بين المفكرين وصانعي القرار؛ وبين العرب والعرب؛ والعرب والآخرين. وهو تعريف مستوحى مما اعتاد سمو الأمير الحسن وصف نفسه به. وهذا ما تعكسه أنشطة المنتدى، التي تندرج في إطار قناتين رئيستين للحوار: الحوار العربي العربي، والحوار



العربي العالمي. ثم تناول الدكتور غصيب موضوع المطبوعات التي يقوم المنتدى بإصدارها والتي تم تزويد الزوار الكرام بعينات منها. كما شجع الضيوف واصدقاءهم على زيارة موقع المنتدى على الإنترنت للاطلاع على كل ما له علاقة بأنشطته.

وقبل فتح باب الحوار أمام الحضور، قام نائب الأمين العام بتعريف الزوار بممثلي المنتدى وهم كل من: سيادة الشريف فواز شرف، عضو المنتدى، والأستاذ أحمد السعدي، والأستاذ نمير عباس مظفر، المستشار في الأمانة العامة. كما طلب من الحضور التعريف بأنفسهم ومجالات أنشطتهم.

وفي إطار فتح باب الحوار، بيّن الدكتور غصيب أن الفترة التي يمر بها العالم العربي حاسمة ودقيقة في ضوء ما تعم الساحة من قضايا مصيرية، لا بد أنها تستقطب انتباه الحضور واهتمامهم. كما قال الأستاذ احمد السعدي: إننا نفهم الأوروبيين ويفهموننا بشكل أكثر من غيرنا من دول الإقليم؛ الأمر الذي يسهل من عملية الحوار. وأوضح عدم إمكانية الحديث عن الاقتصاد من غير الحديث عن السياسة؛ فالجانبان متلازمان، يُكمل أحدهما الآخر. وقال إن العالم العربي يجابه أخطارا محدقة به. ويجد الأردن نفسه في مكان صعب جدا بسبب وقوعه بين فلسطين من جانب والعراق من جانب آخر؛ أضف إلى ذلك ما تواجهه سورية ولبنان من مخاطر محتملة. ثم أوضح أن المنطقة تضم دولا غنية بالموارد الطبيعية التي يقف النفط على رأسها، لكنها ضعيفة بمواردها البشرية؛ كما تضم دولا تظهر فيها هذه الصورة معكوسة، أي أنها غنية بالموارد البشرية وضعيفة نسبيا بمواردها الطبيعية.

تساءل أحد أعضاء جمعية الاقتصاديين النمساويين عن مجال المساعدة التي يمكن للجانب النمساوي تقديمه، مبيناً أنه يدرك جيدا وجود مشكلة مائية في المنطقة؛ لكنه لم يسمع حتى الآن عن وضع أي حلول لها. كما أوضح أن الجانب النمساوي على بينة تامة من وجود نمو فاعل في الحركة السياحية في الأردن.

أجاب الأستاذ أحمد السعدي أن هناك حلولاً إلا أنها مكلفة، كعمليات تحلية مياه البحر التي تقوم بها دول الخليج العربي، وهنالك إمكانية الاستفادة من مياه الأمطار، والمياه الجوفية المتوافرة؛ كما يتوقع الحصول على مساعدات فاعلة من الدول الأوروبية في هذا المجال.

وعلى الصعيد الفكري، تحدث سيادة الشريف فواز شرف عن موقف الغرب تجاه العروبة والإسلام وتجاه فلسطين وقضيتها بشكل خاص، مبيناً أن عبارة الغرب تعني أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أشار إلى أهمية التحول الاجتماعي في العالم العربي، أي عمليتي التحديث والدمقرطة اللتين تشكلان أهم قضايا اليوم، والى أهمية مجابهة الفقر.



وأوضح الأستاذ الدكتور همام غصيب في هذا

الصدد أن سمو الأمير الحسن ينادي بإعادة تعريف مفهوم الفقر انطلاقا من كونه لا يقاس بمقدار ما يتقاضاه الفرد من العملات النقدية ولا يمكن اقتصاره على الجوانب الاقتصادية؛ بل يتعدى ذلك ليشمل الجوانب الروحانية الوجدانية والمعرفية.



وفي إطار مداخلة للدكتورة انجيلا برونر، أعربت عن غضبها الشديد لما تجابهه المنطقة من مشكلات كبيرة في وقت يفتقر الغرب فيه إلى معلومات أساسية عنها وعن مسبباتها. وجدير بالذكر أن هذه السيدة الفاضلة أتت بصحبة ثلاثة أجيال من عائلتها: أمها وابنتها وزوجها، وأن أمها كانت من بين من حضروا مراسيم تتويج جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه. وقد أبدت الدكتورة برونر من خلال مداخلات عدة في أثناء اللقاء مدى تعاطفها مع الإنسان في هذه المنطقة وإيمانها بوجوب قيام الغرب بمد يد العون له. وتساءلت في مداخلاتها عما يمكن للنمساويين القيام به لتحقيق فهم أفضل بما يتعلق بالبلدان العربية ومشكلاتها. وهو تساؤل وجد من الدكتور همام كل اهتمام.

وتأييداً لما طرحته الدكتورة برونر، اعترف أحد زملائها من بين الحضور بأن الغرب مشبع بالدعايات التي لا تصب في صالح الوطن العربي وبأنه لا يعرف الكثير عن الشرق! ثم تساءل عن مدى جدوى تبادل الزيارات بين طلبة الجامعات والمدارس الأردنية والعربية وبين نظرائهم في الجامعات والمدارس النمساوية.

وإزاء تساؤل حول ما الذي يتوقع من الغرب القيام به، وما الذي يدفعه إلى القيام بذلك، أجاب سيادة الشريف فواز شرف أن ما يمكن للغرب القيام به كثير. إن مشروعا شبيهاً بمشروع مارشال الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الحرب العالمية الثانية لصالح أوروبا يعد مثالا على ما يمكن عمله. أما الدافع للقيام بذلك فيتعلق بما اسماه سيادته بمسيرة التاريخ، أي التوجهات والتحولات التي تنطلق من مرحلة إلى أخرى؛ وهي عملية بلورة الأمور وتهيئتها وإعادة النظر فيها، التي تمضي قدما باتجاه تحقيق التقدم والتنمية.

وفي مداخلة لسعادة سفير النمسا بهذا الصدد، بيّن أن ما قامت به المجموعة الأوروبية مؤخراً في مضمار منح الأردن مساعدات مالية، قدمها نيابة عن الاتحاد الأوروبي ممثلها السيد كرستوفر باتن، إنما يدخل ضمن الإطار الذي ذكره سيادة الشريف.

فضلا عن ذلك، تناول الحديث جوانب أخرى كالمرأة، والجاليات العربية والمسلمة الموجودة في أوروبا وعدم انصرافها إلى اعتماد الممارسات الأوروبية بعد اختيارها العيش في الأوساط الغربية.



وقد اتفق الحضور على أن التوجه الأفضل هو أن يغدو الغرب والعالمان العربي والإسلامي شركاء في حضارة إنسانية واحدة.

وفي الختام، شكر الأستاذ الدكتور همام غصيب الحضور على اهتمامهم ومداخلاتهم البناءة. ■

Press Release

تقرير صحفي

سموّ الأمير الحسن

يُحـَـذّر

من أنّ الحرب ضدّ العراق بإمكانها أنْ تتسبّبَ بقيام حركات تمرّد وفِتَن في دول شرق أوسطيّة أخرى

ميليسا إيدي / الاسوشيتيدبرس

حذّرَ سموّ الأمير الحسن بن طلال يومَ الخميس ٢٠٠٢/١١/٧ من «أنّ العمل الأمريكيّ العسكريّ ضدّ بغداد قد يَستفزُّ مختلِفَ الإثنيّات العراقيّة، فتسعى نحو الاستقلال؛ الأمر الذي من شأنِهِ أنْ يُطلقَ العِنان لحركاتٍ مماثلة في أماكنَ أخرى، ممّا يُعَرِّضُ الشرقَ الأوسطَ برُمَّتِهِ للخطر، ويَخلقُ أرضيّةً خِصبةً واسعةَ المدى لتوالد الإرهابيّين. كذلك قد تُفضي الدّعوةُ العسكريّةُ للحكومةِ الأمريكيّة التي تستهدفُ تغييرَ نظامِ الحُكْم في العراقِ إلى سلسلةٍ من الأحْداث وما يترتّبُ عليها من نتائجَ حتميّةٍ وَفْقَ مبدأ تداعي أحجار الدومينو بفعلِ سقوطِ أحدِها. هذا ما أدلى به سموّ الأمير الحسن لمراسلي الصُّحُف بمناسبة انعقاد مؤتمر «العوْلمة والإسْلام: صراع الحضارات» في مدينة ميونيخ الألمانيّة.

وقد ردّدَ صدى هذا التّحذير أُوغست هاننغ - رئيسُ وكالةِ المخابراتِ الفدراليّة الألمانيّة، وهي مؤسّسةٌ نظيرةٌ لوكالةِ المخابراتِ المَرْكَزيّةِ الأمريكيّة - الذي قال: «إنّ في غياب خُطّةٍ مُحكَمة للتعامُل مَعَ عواقبِ حرب تُشنّ ضدّ العراق يبقى خطرُ التّجزئةِ الإقليميّة أمراً وارداً جدًّا». ثمّ أضافَ قائلاً: إنّه لمْ يسمعْ بأيّ تصوُّرٍ واضح يتعلّقُ بما يحتمل أنْ ينجمَ عن الحرب.

وقال: «إنّ العراق شكّلَ معضلةً منذ نهاية حرب الخليج الثّانية؛ إلاّ أنّ الإرهابَ يطرح خطراً أبعد أثراً بالنسبة لألمانيا والغرب كلّه في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مَعَ ملاحظة أنّ الهجومَ الأخيرَ الذي تعرّضتْ له جزيرةُ بالي في إندونيسيا يُبيِّنُ أنّ خطر تنظيم القاعدة أخذ ينتشر ليصلَ إلى كُلِّ أرجاء العالَمِ الإسْلاميّ.»

وقال السيد هاننغ أيضاً: «إنّ مسؤولي الاستخبارات الألمان لا يُوجدُ لديهم من المعلومات ما يُشيرُ إلى أنّ بغداد تعملُ على نحو منهجيّ مَعَ تنظيمِ القاعدة؛ إلاّ أنّهم لا يستطيعون استبعاد الاحتمال أنْ يكونَ قد تمّ اتّصالٌ بيْنَ الجانبيْن على صعيدِ الأشخاص.»

وقد حذّرَ سموّ الأمير الحسن من أنّ تسليمَ مقاليدِ الحُكْم لمجموعةٍ معارضةٍ بعد تنحيةِ صدّام حسين عن السُّلطة ينْطوي على خطر تنفير الأقليّات الكرديّةِ والمسيحيّةِ والعربيّة الأخرى التي قد تطالبُ حينئذٍ بالحُكْم الذّاتيّ. كما حذّر سموُّهُ من أنّ العنفَ الذي لا بُدّ أنْ يترتّبُ على ذلك قد لا يقتصرُ على مجرّدِ زجِّ المِنطقةِ بأسْرها في أتونِ حرب، بل إنه قد يؤدّي إلى خَلْق حالةٍ من التّعاطُفِ مَعَ الإرهابيّين في صفوف المواطنين الذين قد يفقدون نتيجةَ ذلك ليس فقط وطنهم وإنّما أيضاً السَلام. وعليه، فقد أكّدَ سُموُّهُ ضرورة تحسين البنى التحتيّة، لا سيما في المجتمعاتِ الرّيفيّة، في طول الشرق الأوسط وعرضه، باعتبار أنّ ذلك يُمثّلُ الطريقةَ الأفضل لتحقيق حالةٍ من الاستقرارِ الدّائم، ويَحُولُ دون قيام العناصر الفقيرة بدعم ذوي البأس من الإرهابيّين مثل أُسامة بن لادن وشبكة تنظيمِ القاعدةِ التّابعةِ له.

وكان المؤتمرُ الآنفُ الذّكر، الذي استضافَتْهُ الوكالةُ التي يرأسها السيّد هاننغ على مدى يومٍ واحد، قد استهدفَ مناقشةَ الطرقِ الكفيلةِ باقتلاع الإرهابِ من جذوره. ويأتي هذا المؤتمر في أعقاب تحذيراتٍ جديدة أطلقَها هاننغ مفادُها أنّ ألمانيا تواجه مخاطرَ هجَمَاتٍ إرهابيّة قد يَشنُّها عليها تنظيمُ القاعدة بسببٍ من دعْمها للحرب التي تقودُها أمريكا ضدّ الإرهاب.

يقول السيد هاننغ: «لا بدّ للإرهاب أنْ يُجَابَهُ بحلولٍ بعيدةِ الأمد، مثل وضع حدّ لعمليّاتِ التّمويل للمجموعاتِ الإرهابيّة، وإيجاد الحلول للمشكلات الإقليميّة كالفقر والبطالة». كما تحدّث هاننغ عن هموم تشترك فيها السلطاتُ الاستخباريّةُ الغربيّة، وتتمحورُ حول مؤشّراتٍ واضحة تدلّ على أنّ التّطرّفَ يتجذّرُ بقوّة أشدّ في الشرق الأوسط، بدليل ظهور البرامجِ التّلفزيونيّةِ التي تروّجُ لصورِ العنف والتّسييس القويّ للإسلام.

ومع ذلك، يُصرّ سموّ الأمير الحسن على أنّ القسمَ الأكبر من أبناء العالم الإسلاميّ لا يتعاطفون مَعَ المتطرّفين؛ فأولئك لا يمكن أن نَعُدّهم القاعدةَ السّائدة. يقول سموّه: «هنالك أغلبيّة صامتة في جُزءِنا من العالم؛ أي أولئك منّا

تـنــويـــه

وردت بعضُ الأخطاء في السّيرة الذاتية للأستاذ عبد الملك يوسف الحمَر، أمين عام المنتدى، المنشورة في العدد الماضي (٢٠٥) من **المنتدى**، ص ٣١. نسوقُ فيما يأتي قائمةً بالتصويبات:

سطر	الصواب
١٠	١٩٩٢ حتى تاريخه: مستشار [متقاعد]/**ديوان الرئاسة**
١٣	١٩٧٦-١٩٧٧: سفير فوق العادة (وزير مفوض) - وزارة **الخارجية**
١٥	١٩٥٩-١٩٦٩: إدارة التعليم **العام**
٢٨	- **رئيس** اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان - **القاهرة.**



مَركز دراسات الشرق الأوسط يُكرم الدكتور علي عتيقة

أقام مركز دراسات الشرق الأوسط مساء يوم الخميس الموافق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ حفل تكريم على شرف الدكتور علي أحمد عتيقة، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي، لجهوده في دعم أنشطة المركز وتطوير الثقافة العربية على مدى ثلاثة عقود. وقد أهدى السيّد جواد الحمد، مدير المركز، درع المركز للدكتور عتيقة بهذه المناسبة.

حضر الحفل عددٌ من أعضاء الهيئة الاستشارية للمركز ولمجلة «دراسات شرق أوسطية»، تتقدمهم سمو الأميرة الدكتورة وجدان علي، وزملاء الدكتور عتيقة. وألقى السيد الحمد كلمة أشاد فيها بجهود الدكتور عتيقة الموصولة، وبانتمائه العربي الأصيل وإخلاصه وتقديره للأردنّ، وتمنّى له دوام الصحة والعطاء. من جهته شكر الدكتور عتيقة مركز دراسات الشرق الأوسط على هذا التكريم، وأشاد بجديّة المركز ونتاجه العلميّ الأصيل؛ كما شكر السادة الحضور على مشاعرِهم الجيّاشة وكلماتهم الدافئة.

أ. ابراهيم عز الدين

بعد ستّ سنوات حافلة بالعطاء المثمر الخيّر، استقال الأستاذ ابراهيم عز الدين، عضو المنتدى، من منصبه مديراً عاماً لمؤسسة عبد الحميد شومان بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١.

د. محمّد أحمد حمدان

عُيّن د. محمد أحمد حمدان، عضو المنتدى، مديراً عاماً لمؤسسة عبد الحميد شومان اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١.

لكنه غادر هذا الموقع بعد أقل من شهر إثر تعيينه وزيراً للتعليم العالي والبحث العلميّ في الحكومة الأردنية.

كتاب العدد

د. ابراهيم بدران
مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية والاستشارات العلمية/عميد كلية الهندسة
فاكس: ٥٦٩٥٥٦٧-٩٦٢٦+
e-mail: philad.pr@lycos.com

دة منى مكرم عبيد
أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة
ص.ب: ٢٥١١ القاهرة
فاكس: ٣٣٥١٢١٥ ٢٠٢+
e-mail: mmakbeid@aucejypt.edu

د. خوجلي أبو بكر
مدير دائرة العمليات وتنمية الأعمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص.ب: ٢٣٥٦٨ صفاة ١٣٠٩٦ الكويت
فاكس: ٤٨٢٥٤٨٩-٩٦٥+
e-mail: khogali@iai.org.kw

اجتماع الهيئة العامة السنوي الخامس عشر
وندوة «الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهُويّة»

عمّان، الأردن: ١٧-١٩/١٢/٢٠٠٢

اليوم الأول: الثلاثاء ١٧/١٢/٢٠٠٢

افتتاح: ٩,٠٠ - ٩,٣٠

استراحة: ٩,٣٠ - ١٠,٠٠

جلسة العمل الأولى:

١٠,٠٠-١٠,٣٠ الورقة الأولى: «الأسس الموجهة للثقافة العربية الإسلامية»: د. فهمي جدعان

١٠,٣٠-١١,٠٠ الورقة الثانية: «المسكوت عنه في الثقافة العربية الإسلامية»: د. محمد الرميحي

١١,٠٠-١٣,٣٠ مناقشة

١٤,٠٠-١٦,٠٠ غداء

جلسة العمل الثانية:

١٦,٠٠-١٦,٣٠ الورقة الأولى: «مستقبل الثقافة العربية الإسلامية»: د. عز الدين عمر موسى

١٦,٣٠-١٧,٠٠ الورقة الثانية: «دور الثقافة العربية الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة»: د. محمد فنيش

١٧,٠٠-١٩,٠٠ مناقشة

اليوم الثاني: الأربعاء ١٨ /١٢/٢٠٠٢

جلسة العمل الثالثة:

١٠,٠٠-١١,٠٠ «عَلاقة الثقافة العربية الإسلامية بالآخر»

أ- الثقافة العربية الإسلامية والغرب: د. كمال عبد اللطيف

ب-الثقافة العربية الإسلامية والجوار: ....؟!

١١,٠٠-١١,٣٠ استراحة

١١,٣٠-١٣,٣٠ مناقشة

١٤,٠٠-١٦,٠٠ غداء

جلسة العمل الرابعة:

مائدة مستديرة: «الثقافة العربية الإسلامية: نحو رؤيا جديدة»

١٦,٠٠-١٦,١٥ دور المرأة - دة. رفيعة غباش

١٦,١٥-١٦,٣٠ الدين والثقافة - د. عبد الخالق عبد الله

١٦,٣٠-١٦,٤٥ التنمية البشرية - د. سامي فرج

١٦,٤٥-١٧,٠٠ مجتمع المعرفة - د. عدنان شهاب الدين

١٧,٠٠-١٧,١٥ الأمن الإنساني - د. علي أومليل

١٧,١٥-١٩,٣٠ مناقشة، واختتام الندوة

اليوم الثالث: الخميس ١٩/١٢/٢٠٠٢

اجتماع مجلس الأمناء

و

اجتماع الهيئة العامة

[سيتم إعداد برنامجي مجلس الأمناء والهيئة العامة لاحقاً.]

م أ/٩/٩/
٢٠٠٢/١٠/٢٩

رسالة من أمين عام المنتـــــــــــدى

السادة أعضاء منتدى الفكر العربي حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيَطيب لي أن أزجي إليكم المحبة الخالصة والتحيّة الصادقة، وأن أهنئكم بحلول الشهر الفضيل؛ أعاده الله عليكم وعلى الأمة باليمن والبركة.

ويسعدني بهذه المناسبة الجليلة أن أزف إليكم بشرى المباشرة في بناء المقر الدائم لمنتداكم في قطعة الأرض التي تفضل صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، بإهدائها إلى المنتدى. وهي تقع في منطقة جميلة في ضواحي عمّان تضمّ - فيما تضم - الجمعية العلمية الملكية والمركز الجغرافي الملكي الأردني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ كما لا تبعد كثيراً عن الجامعة الأردنية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا. وتبلغ مساحتها دونماً ونصف الدونم (١,٥٠٠م٢).

وبما أن بناء مثل هذا المقر، بما فيه من مرافق وقاعات ومكاتب وتجهيزات، يتطلب تضافر جميع الجهود والإمكانات، فقد قرر مجلس الأمناء في اجتماعه الذي عقد في ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ دعوة أعضاء المنتدى كافة، مؤازرين وعاملين، للتبرع بما تجود به الأنفس.

وبناء على ذلك، فإنه ليسرّني أن أدعوكم بصفتكم عضواً عاملاً في المنتدى للمساهمة بهذا المشروع المهم بأي مبلغ قد تتبرعون به، ابتداءً من خمسمئة (٥٠٠) دولار.

أسأله - تبارك وتعالى - أن يوفقكم ويوفق محبيكم؛ آملاً أن يلقى منكم هذا الموضوع كل عناية واهتمام.

بوركتم؛ ودمتم...

عبد الملك يوسف الحمر
الأمين العام

ملاحظة:

يمكن تحويل المبلغ المراد التبرع به مباشرة إلى حساب منتدى الفكر العربي/مشروع مبنى المقر الدائم رقم: (0118/001769-8/710) البنك العربي - فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن.

من مكتبة المنتدى

ثورة ٢٣ يوليو: حصيلة ودروس



الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ ١٥٠ ص.

يتضمن هذا الكتاب وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في مقره ببيروت في التاسع من تموز/يوليو ٢٠٠٢ بمناسبة مرور نصف قرن على قيام ثورة تموز/يوليو.

شارك في الندوة نخبة من المفكرين والممارسين والمعنيين بالحدث. إلا أن ما يميز هذه الندوة أنها أتت بعد نصف قرن من الثورة؛ كما أنها أتت في سياق ورشة عمل فكرية كبرى يقوم بها المركز لإعلان المشروع النهضوي العربي.

يحتوي هذا الكتاب على جملة موضوعات سياسية ذات صلة بسياق قيام الثورة وتطورها، ومجمل الإنجازات والمكتسبات السياسية التي أحرزتها في مضمار التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، والاستقلال الوطني والقومي، والنضال ضد الاستعمار والصهيونية، والنضال من أجل الوحدة العربية. ويتضمن ثلاثة محاور: الأول، سياق الثورة وبرنامجها؛ الثاني، من أجل مراجعة تجربة الثورة؛ الثالث، مستقبل الثورة وأهدافها.

الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية



الناشر: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمّان ٢٠٠٢؛ ١١٩ ص.

منذ اللحظة الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ٢٩/٩/٢٠٠٠ رداً على الاحتلال وممارساته، شرعت الحكومة الإسرائيلية باستخدام كل الوسائل لكسر شوكة هذه الانتفاضة بما في ذلك عمليات الإرهاب والقمع والقتل والاغتيال المنظم.

وبالرغم من تفاقم الممارسات الإسرائيلية وتجاوزها لكل القيم والأخلاقيات الإنسانية حتى في أعتى الحروب، ابتداء بالاعتقال والتعذيب ومروراً بهدم المنازل وحظر التجول والحصار والتجويع وانتهاء بالاغتيال والقتل ومنع طواقم الإسعاف من الوصول إلى الجرحى، وبالرغم من ارتفاع أصوات دولية وعربية منادية ومطالبة بوقف هذا الإرهاب وجرائم الحرب، فإن الحكومات الإسرائيلية وقادتها العسكريين وجنودها يجدون أنفسهم في مأمن من أن تطالهم يد العدالة الدولية لمحاسبتهم على هذه الجرائم.

ونحن نعلم أن الأمر لا يغطيه تقرير مركّز كهذا؛ بل هو بحاجة إلى دراسات عدّة وربما ندوات لتحقيق الغاية المنشودة. لكن هذا التقرير يطلق شرارة البداية، وكل المراكز العربية ومؤسسات المجتمع المدني والأحرار من نشطاء العالم مدعوون لتقديم المجرمين إلى المحاكم.

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربيّة] — المدّة: ☐ سنة واحدة

☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزيّة] — ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]

☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان: ....

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

☐ بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....

☐ حوالة بنكيّة (**صافي القيمة**): ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ: ....

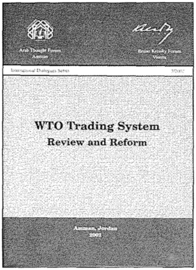
تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

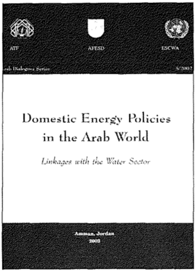
عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

* قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة			
	داخل الأردن:	**للأفراد**	**: (١٠) عشرة دنانير أردنية**
		للمؤسسات	**: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً**
	خارج الأردن:	**للأفراد**	**: (٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً**
		للمؤسسات	**: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً**

صدر مؤخراً عن منتدى الفكر العربي



3/2002
WTO Trading System
Review and Reform



5/2002
Domestic Energy Policies in the Arab World
Linkages with the Water Sector



٢٠٠٢/٤
آفاق التعاون العربيّ بين
الإقليمية والعالمية

في العــــدد القــــادم

- بين حوار الحضارات وتصادمها: رؤية مغايرة
د. عز الدين عمر موسى

- التّطـرّف فـــي الإســـلام
د. أحمد صدقي الدجاني

منتدى الفكر العربي
ص.ب: ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

ARAB THOUGHT FORUM
P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر: دينار أردنيّ واحد